

التجمع الوطني الديمقراطي وأثره في الحياة السياسية السودانية (١٩٨٩ – ٢٠٠٥)

م. د علي رياض كوير

المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية

aliraid131987@gmail.com

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/٩/١٧

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/١٠/١٣

الخلاصة :

سلط البحث الضوء على دور التجمع الوطني الديمقراطي وأثره في الحياة السياسية السودانية، وكان التجمع قد تشكل عقب أحداث انقلاب الثلاثين من حزيران ١٩٨٩، واعتقال وسجن أغلب قادة الأحزاب السياسية والنقابات والقادة العسكريين وإيداعهم في سجن كوبر العمومي في الخرطوم، وحكمت قوى التجمع مجموعة من القوانين والأنظمة واللوائح نظمت العلاقات الداخلية فيما بينها، وظل التجمع الوطني يمارس أنشطته داخل السودان بصورة سرية حتى عقد مؤتمره الأول في حزيران عام ١٩٩٥، وكان قد نادى بالأخذ بالدولة الديمقراطية، والتعددية الحزبية من أجل إنهاء هيمنة نظام الحزب الواحد، ورأى أن سيطرة الحكومات المركزية على مؤسسات الدولة تمثل عبئاً سياسياً يؤدي لتكريس التخلف في الأقاليم السودانية، كما أكد التجمع الوطني على مبدأ حق تقرير المصير للشعوب كحق أصيل وأساسي وديمقراطي، فضلاً عن ذلك انخرطت مواقف التجمع الوطني وتوجهاته لتعريف اسباب الحرب الأهلية كخطوة أولى للتصدي لمشكلة عدم الاستقرار السياسي في السودان، ورغم ذلك لم يستطع المشاركة في جلسات مفاوضات الإيقاد للسلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، إلا أن العلاقات الخارجية شكلت أحد أهم وسائل العمل السياسي في التجمع الوطني الديمقراطي، وخصوصاً مع دول الجوار الإقليمي للسودان كمصر وليبيا وأرتيريا وكينيا وأوغندا وإثيوبيا.

الكلمات المفتاحية : السودان، التجمع الوطني، المنفى، أسمره، الإيقاد، تقرير المصير، حكومة الإنقاذ، الميرغني.

**The National Democratic Rally and its impact on Sudanese Political life
(1989-2005)**

Dr. Ali Riad Coeur

General Directorate of Education in Al-Qadisiyah Governorate

aliraid131987@gmail.com

Date received: 17/9/2024
Acceptance date: 13/10/2024

Abstract

The research sheds light on the role of the National Democratic Rally and its impact on Sudanese political life. The Rally was formed following the events of the coup of June 30, 1989, and the arrest and imprisonment of most leaders of political parties, unions and military leaders and their placement in Cooper Public Prison in Khartoum. The Rally forces were governed by a set of laws, regulations and bylaws that organized internal relations between them. The National Rally continued to practice its activities inside Sudan in secret until it held its first conference in June 1995. It called for adopting a democratic state and multi-partyism in order to end the dominance of the one-party system. It saw that the control of central governments over state institutions represents a political burden that leads to the consolidation of backwardness in the Sudanese regions. The National Rally also emphasized the principle of the right of self-determination for peoples as an authentic, basic and democratic right. In addition, the National Rally's positions and orientations were involved in defining the causes of the civil war as a first step to address the problem of political instability in Sudan. Despite this, it was unable to participate in the IGAD peace negotiations sessions between the Sudanese government and the People's Movement, but foreign relations constituted one of the most important means of political action. In the National Democratic Rally, especially with Sudan's regional neighbors, such as Egypt, Libya, Eritrea, Kenya, Uganda and Ethiopia.

Keywords: Sudan, National Rally, Exile, Asmara, IGAD, Self-Determination, Salvation Government, Al-Mirghani.

تعد تجربة التجمع الوطني الديمقراطي في المنفى من التجارب المثيرة للاهتمام، إذ أنها تطرح الكثير من التساؤل حول مدى كفاءة تلك المعارضة لتغيير نظام الحكم في السودان، فقد نشأ التجمع الوطني كحركة سياسية معارضة تضم مختلف التنظيمات السياسية هدفت إلى إسقاط حكومة الإنقاذ، وإعادة بناء الدولة على أساس وطني عبر إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودستورية، تعالج المشكلات التي شهدتها الدولة السودانية في مدة ما بعد الاستقلال، ولتحقيق تلك الأهداف تبنت بعض قوى التجمع الوطني العمل المسلح إلى جانب العمل السلمي كالتظاهر والإضراب والعصيان المدني بما يؤدي لحدوث الانتفاضة الشعبية، وتوظيف علاقاته الخارجية لخدمة تحقيق أهدافه، ورغم الوفرة النسبية للدراسات التاريخية عن السودان، إلا أن هناك ندرة في الدراسات عن ظاهرة التحالفات السياسية السودانية المعارضة في المنفى، وبشكل خاص فيما يتعلق بالتجمع الوطني الديمقراطي، ولذلك كرست هذه الدراسة لتتبع مراحل تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي ومساهمته للمشاركة في الحياة السياسية السودانية حتى عام ٢٠٠٥.

تضمن البحث مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول نشأة التجمع الوطني الديمقراطي ورؤيته التنظيمية، في حين تطرق المبحث الثاني إلى أثر التجمع الوطني الديمقراطي في الحياة السياسية السودانية، أما المبحث الثالث فتناول العلاقات الإقليمية والدولية للتجمع الوطني الديمقراطي.

المبحث الأول: نشأة التجمع الوطني الديمقراطي ورؤيته التنظيمية.

عقب انقلاب الثلاثين من حزيران ١٩٨٩، طرح مشروع إنشاء تحالف سياسي يجمع التنظيمات السياسية في سجن كوبر العمومي في الخرطوم، أثناء اعتقال قادة ومسؤولي التيارات السياسية والفكرية والنقابية والعسكرية، ليكون مظلة تنظيمية وتحالفاً سياسياً واسعاً تنضوي تحت لوائه تنظيمات سياسية شملت الأحزاب السياسية والنقابات وممثلون عن القوات المسلحة، وقد نتج عن ذلك النقاش الاتفاق على تشكيل "التجمع الوطني الديمقراطي السوداني"^(١)، وتشير الأدبيات السياسية للتجمع إلى أن حدوث انقلاب جبهة الإنقاذ في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٨٩، كان العامل الرئيسي والحافز للتفكير في إنشاء تنظيم سياسي معارض للنظام السياسي الجديد المتمثل بانقلاب الجبهة الإسلامية القومية^(٢)، وما ترتب عليه من وقف اتفاقية السلام السودانية لعام ١٩٨٨^(٣)، واعتقال وسجن القيادات السياسية للأحزاب والنقابات، والقادة العسكريين وإيداعهم في

سجن كوبر العمومي في الخرطوم، إلى جانب ذلك تشير الأدبيات السياسية للتجمع الوطني الديمقراطي أن تشكيله يمثل امتداداً لتجارب سياسية سابقة، كان لها دور بارز في مقاومة الانقلابات والنظم العسكرية، وعلى رأسها دور انتفاضة نيسان عام ١٩٨٥، في إنهاء الأزمة السياسية في السودان، وتأثره بتجربة التجمع الوطني للإنقاذ^(٤)، كما ساهمت الأزمة السياسية في السودان منذ الاستقلال عاملاً رئيسياً في تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي، من خلال إضعاف المؤسسات السياسية، وتغييب الثقة بين الجماهير والنخبة بشكل أدى لإعادة إنتاج الأزمات السياسية^(٥).

وقد مرت نشأة التجمع الوطني الديمقراطي بمرحلتين حدثت خلالهما عملية تطوير في تشكيله كمظلة تنظيمية أنضوت تحتها التنظيمات السياسية، تضمنت المرحلة الأولى تشكيل التجمع رسمياً بمدينة الخرطوم في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٨٩، وإعلان ميثاقه الأساسي الذي تضمن أفكار وتوجهات وسياسات التنظيم، وقد وقع على الميثاق أحد عشر حزباً سياسياً، وأحدى وخمسون نقابة، أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع انعقاد مؤتمره الأول في العاصمة الإرتيرية أسمرة خلال المدة (١٥ - ٢٣ حزيران ١٩٩٥)، وحدثت نقلة نوعية في بنية وهياكل وسياسات التجمع الوطني^(٦).

ويمكن تصنيف أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي إلى ثلاث مجموعات وفق ترتيب تاريخي يستند إلى نشأة التجمع، ضمت المجموعة الأولى الحزب الشيوعي السوداني الذي تأسس في عام ١٩٤٦^(٧)، ومؤتمر البجا الذي تشكل في تشرين الأول عام ١٩٥٨، والحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني الذي أعلن تأسيسه بعد اندماج حزب الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧، وحزب البعث العربي الاشتراكي السوداني الذي تأسس في عام ١٩٧٧^(٨)، وحزب الأمة القومي الجديد برئاسة الصادق المهدي^(٩)، فضلاً عن الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تأسست في تموز عام ١٩٨٣^(١٠)، واتحاد الأحزاب السودانية الأفريقية (USAP) الذي تأسس في السابع من تشرين الأول ١٩٨٧^(١١)، الأمر الذي أضفى على التجمع الوطني الديمقراطي طابعاً وطنياً شاملاً^(١٢).

وضمت المجموعة الثانية التنظيمات التي ارتبطت نشأتها بالتجمع الوطني الديمقراطي، وهي القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية التي تأسست في تموز عام ١٩٩٠، والشخصيات الوطنية المستقلة، والمجلس العام للاتحادات النقابية كمثل عن النقابات، أما المجموعة الثالثة ضمت التنظيمات التي ارتبطت نشأتها بعد تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي، وتشمل التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني الذي أعلن عن تأسيسه في

لندن في كانون الثاني عام ١٩٩٤، وقوات التحالف الوطني التي تشكلت في أديس أبابا في آب عام ١٩٩٤، كتنظيم يغلب عليه عسكريون سابقون في الجيش السوداني وغير معروف التوجهات، ثم أنضم إليهم المؤتمر الوطني الذي تشكل من تجمعات المستقلين في الجامعات السودانية، ومجموعة الأسود الحرة في مطلع عام ١٩٩٩^(١٣).

وتضمن الهيكل التنظيمي للتجمع الوطني الديمقراطي من مجموعة القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم العلاقات الداخلية، وكانت قيادة التجمع الوطني قد بدأت في تشكيل لجنة تنسيق عليا في عام ١٩٩٠، وأخذ الهيكل التنظيمي للتجمع في التطور حتى صار يتكون من ستة مستويات تنظيمية، وفي كانون الثاني عام ١٩٩٤، أقرح حزب الأمة تشكيل لجنة تمهيدية تتكون من أعضاء التجمع، تكون رئاستها دورية تتولى إدارة التجمع بالخارج حتى انعقاد مؤتمر قادة التنظيمات المشاركة في التجمع لإدارة نقاش حول القضايا المختلف عليها، ومع عقد المؤتمر الأول للتجمع الوطني في العاصمة الإريترية أسمرة في حزيران عام ١٩٩٥، حدث تطور جذري في الهيكل المؤسسي، إذ انقل من إطار لجنة التنسيق العليا ليتحول إلى هيكل تنظيمي مركب يتضمن شبكة معقدة للعلاقات الداخلية، ويتكون الهيكل المؤسسي للتجمع من أربعة مستويات، تمثل المستوى الأول المؤتمر العام الذي يعد أعلى سلطة للتجمع الوطني الديمقراطي في الخارج، ويناط به ثلاث مهام رئيسية وهي وضع السياسات والتوجهات العامة، ومراجعة وتقييم الأداء في الخارج، وإجازة البرامج المرشحة، ولاحقاً أضيفت إليه مهمة مراجعة أداء الأجهزة الأخرى، كما يختار المؤتمر العام رئيس التجمع الذي يكون رئيساً لهيئة القيادة^(١٤).

أما المستوى الثاني تمثل في هيئة القيادة السياسية العليا للتجمع الوطني، وقد انيطت بها مهام الإشراف على تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن المؤتمر العام، ومراجعة أعمال المكتب التنفيذي، والنظر في المسائل العاجلة، فضلاً عن القيام بمهام المؤتمر العام في حال عدم انعقاده، واختيار الأمين العام، وأمناء الأمانات، بالإضافة إلى قبول طلبات العضوية، ووضع اللوائح المنظمة لأعمالها وأعمال مكاتب التجمع الوطني الديمقراطي، وتمثل المستوى الثالث في المكتب التنفيذي الذي يعد الجهة التنفيذية في التجمع الوطني الديمقراطي، فهو المسؤول عن تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام وهيئة القيادة وتسيير العمل اليومي، وتنسيق الاتصال بين أجهزة التجمع في الخارج واعتماد الفروع الخارجية، ولاحقاً انحصرت مهمته في تنفيذ قرارات هيئة القيادة، ويضم المكتب التنفيذي الأمين العام الذي يعد المسؤول الأول في المكتب التنفيذي عن التنسيق بين

الأمانات المختلفة، والمتابعة اليومية لعمل التجمع الوطني، والإشراف على كل من أمانة الشؤون العسكرية، وأمانة التنظيم والإدارة، وأمانة الشؤون الدستورية والقانونية وحقوق الإنسان، وأمانة الشؤون المالية، وأمانة العلاقات الخارجية، وأمانة الشؤون الإنسانية والمناطق المحررة، ومكتب الاتصال بالداخل، أما المستوى الرابع فيتمثل في الجناح العسكري، وقد حدد التجمع الوطني الديمقراطي مهام القيادة الشرعية كجناح عسكري في القيام بتوفير متطلبات العمل المسلح، بداية من التدريب والتأهيل وتجميع القدرات العسكرية، وإدارة العمليات المسلحة وتنسيق القيام بها مع الأجنحة للتنظيمات المنضوية تحت لواء التجمع الوطني^(١٥).

ومن الجدير بالذكر ظل التجمع الوطني الديمقراطي يمارس أنشطته داخل السودان بصورة سرية منذ إعلان تأسيسه عام ١٩٨٩، وحتى عقد المؤتمر الأول في حزيران عام ١٩٩٥، وبعد تلك المدة انتقل نشاط التجمع إلى خارج السودان، وقام بفتح فروع له بعدة دول بمبادرات من السودانيون المقيمين في الخارج، والأعضاء المنتمين للتجمع، ووصل عدد الفروع إلى ثلاثة وعشرين فرعاً حتى حزيران عام ١٩٩٨، ومن أهمها فروع القاهرة وأسمرة والكويت وواشنطن ودول غرب أوروبا، أما النظام المالي للتجمع الوطني الديمقراطي فقد أسند للجنة مالية تابعة لهيئة القيادة، وتتمثل المشكلة التي واجهت التجمع في عدم استقرار موارده المالية، إذ ارتبط تدفق التمويل عن طريق تبرعات واشتراكات اختيارية ساهمت فيها أحزاب الأمة والاتحادي والشيوعي والحركة الشعبية لتحرير السودان بشكل رئيسي، بالإضافة إلى مساهمات غير مستمرة لفروع الخارج، فضلاً عن تبرعات رجال الأعمال السودانيون المقيمين في الخارج، وباستثناء التنظيمات الأربعة السالفة الذكر كانت مساهمات التنظيمات الأخرى محدودة وموسمية^(١٦).

أما عن هوية الدولة لدى التجمع الوطني الديمقراطي فقد تبنى في بداية تشكيله مفاهيم ثورية تعبر عن الرغبة في إحداث تغيير سريع في النظام السياسي السوداني، وذلك التوجه تماثل مع أدبيات الحزب الشيوعي السوداني، وقد اعتبر التجمع الوطني أن إسقاط الحكومة السودانية بوسائل ثورية وعنيفة كالانتفاضة الشعبية والعمل المسلح شرطاً لقيام النظام الديمقراطي، وظل ذلك التوجه مركزياً في توجهاته الفكرية حتى آذار عام ٢٠٠٠، عندما بدأ الحديث عن الحل السياسي الشامل يشغل حيزاً رئيسياً في خطابه السياسي، إلا أن موقفه تأرجح بين الثورية والإصلاحية حتى دخوله في مفاوضات مباشرة مع الحكومة السودانية عبر اتفاق جدة الإطاري^(١٧)، ومن جانب آخر اعتبر التجمع الوطني أن مسألة الوحدة الوطنية تتأثر بالعلاقة بين الدين والدولة، ووجد أن تبنى الدولة لدين معين يستبعد الأديان الأخرى، وإزاء ذلك ذهب التجمع الوطني إلى وضع قواعد عامة

تطبق على المواطنين دون استثناء أو تحيز بهدف تحييد الانتماءات المحلية، وتحقيق الاستقرار السياسي للدولة في إطار التعددية الإثنية^(١٨).

وكان التجمع الوطني الديمقراطي قد قبل بالأخذ بالدولة الديمقراطية على اعتبار أن العلمانية تدفع نحو الاستقطاب، وأن التزام الدولة بدين معين كأساس لتشريعاتها يجعلها تستند لأسس دون الوطنية، وهو ما يهدر الحقوق السياسية والدينية لمعتنقي الأديان الأخرى^(١٩)، وفيما يتعلق بالديمقراطية وجدت ثلاثة توجهات داخل التجمع الوطني، إذ ذهب حزب الأمة إلى أن الديمقراطية محكومة بإطار الشرعية الإلهية ثم القوانين الوضعية والطبيعية، وتمارس في إطار مبادئ تمنع الأغلبية من الاستبداد بالأقلية وهدر حقوقهم، بينما تبنى عدد من أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي في إطار المذهب الليبرالي ومبدأ ديمقراطية المشاركة، بما يعني إشراك الجماهير في صناعة القرارات اليومية ذات التأثير على شؤونهم، وتمكين الأفراد من الوصول للحكم بطرق سلمية، من خلال ربط المشاركة بالمؤسسات النيابية، في حين تقوم الديمقراطية لدى الحزب الشيوعي على المحافظة على حقوق وحرية الجماهير بما يؤدي إلى حدوث تغييرات اجتماعية واقتصادية تضمن حقوق مختلف الفئات، فضلاً عن ذلك تبنى التجمع الوطني الديمقراطي المساواة الكاملة بين المواطنين، وعدم التمييز بينهم على أسس دينية أو عرقية أو ثقافية^(٢٠).

أما رؤية التجمع الوطني الديمقراطي لشكل الدولة فتقوم على أساس أن سيطرة الحكومات المركزية على مؤسسات الدولة مثلت عبئاً سياسياً أدى لتكريس التخلف في الأقاليم السودانية، وتزايد المشكلات السياسية، وإزاء ذلك رأى التجمع الوطني أن اتباع نظام حكم لا مركزي يمثل حلاً مناسباً للأقاليم الشمالية والجنوبية، لأجل معالجة سوء توزيع السلطة على الأقاليم، وإزالة أسباب الحرب الأهلية، وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة بناء وإعمار الدولة، وكان التجمع الوطني الديمقراطي قد تبنى الفيدرالية^(٢١)، كأساس لشكل الدولة السودانية، واقترح تقسيم السودان إلى عدة أقاليم هي الخرطوم، والإقليم الأوسط، وإقليم دارفور، وإقليم كردفان، والإقليم الشرقي، والإقليم الجنوبي، على أن تكون حدود الأقاليم الشمالية وفقاً لحدود عام ١٩٨٣، أما الإقليم الجنوبي فيكون وفقاً لحدود كانون الثاني عام ١٩٥٦^(٢٢).

وقد شهدت مسألة شكل الدولة جدلاً داخل التجمع الوطني الديمقراطي، إذ دافعت الحركة الشعبية لتحرير السودان عن طرحها للكونفدرالية^(٢٣)، الذي يأتي في سياق عملية تفاوضية مع الحكومة السودانية، ويقوم على تحقيق وحدة السودان، بينما رأى الحزب الشيوعي السوداني أن طرح الحركة الشعبية للكونفدرالية كشرط لوقف

إطلاق النار مع الحكومة السودانية، وقبل إجراء الاستفتاء على تقرير المصير يهدد وحدة الدولة، ويعد خروجاً على مبادئ التجمع الوطني الديمقراطي، وكان الأخير قد وافق على حق تقرير المصير تحت إشراف إقليمي ودولي، وهو ما يتوافق مع توجهات الحركة الشعبية لتحرير السودان واتحاد الأحزاب الأفريقية، ويأتي حق تقرير المصير في سياق سعي التجمع لتحقيق السلام العادل والوحدة الطوعية، وتسوية الصراع المسلح بالوسائل السلمية تسوية عادلة في إطار إعلان المبادئ^(٢٤)، الذي أقرته مجموعة دول الإيقاد^(٢٥)، كأساس لتحقيق السلام في السودان، وكواحد من الحلول المقترحة لوضع نهاية للحرب الأهلية، وإعادة بناء السودان على أسس وطنية، إلا أن ذلك لا يعني قبول انفصال المناطق المشمولة بحق تقرير المصير، بل هو أساس لتحقيق وحدة الدولة القائمة على الرغبة في التعايش المشترك^(٢٦).

وارتكز طرح التجمع الوطني الديمقراطي للمدة الانتقالية على تأسيس حكومة انتقالية تعمل على تصفية النظام السياسي للحكومة السودانية، وعقد المؤتمر القومي الدستوري لمسألة الجنوب^(٢٧)، ووضع الدستور الدائم، ثم إجراء الانتخابات العامة، على أن تكون مدة الحكومة الانتقالية أربعة أعوام، بالإضافة إلى ستة أشهر كمدة ما قبل الانتقالية، وهو ما يتوافق مع تقديرات أعضائه لتحقيق الانتقال السياسي، وتتكون الحكومة الانتقالية من المؤتمر الدستوري، ومجلس السيادة، والمجلس الوطني، ومجلس الوزراء، والسلطة القضائية، أما توزيع السلطات فقد تبنى التجمع الوطني ثلاثة أساليب لتوزيع الصلاحيات بين الحكومة المركزية وبين الأقاليم، إذ شمل الأسلوب الأول النظام شبه المركزي الذي يغلب على الولايات الشمالية، والأسلوب الثاني شمل النظام اللامركزي وفيه سعى التجمع الوطني لتوسيع صلاحيات المنطقة الجنوبية في جوانب حفظ الأمن الداخلي، والانتخابات، وفرض الضرائب، وجباية الرسوم الكمركية، أما الأسلوب الثالث فشمل الإدارة المشتركة لإقليمي جبال النوبة^(٢٩)، وأبيي^(٢٨)، عن طريق سلطة مدنية مشتركة بين حكومة إقليم كردفان والحركة الشعبية لتحرير السودان، أما جبال الأنقسنا^(٣٠)، فتدار من خلال إدارة مشتركة بين حكومة الإقليم الأوسط والحركة الشعبية^(٣١).

فضلاً عن ذلك تبنى التجمع الوطني الديمقراطي التعددية الحزبية من أجل إنهاء هيمنة نظام الحزب الواحد، ورغم ذلك وضع شروط لتشكيلها بحيث لا يكون الحزب فرعاً لتنظيم خارج السودان، مع مراعاة تمثيل التعددية الإثنية في عضوية الحزب، وعدم قيامه على أسس دينية، وأن لا يمارس سياسات التفرقة على الأسس دون الوطنية، واشترط التجمع لتسجيل الأحزاب أن لا يقل عن ألف عضو عند تقديم طلب التسجيل، وأن يكونوا موزعين جغرافياً على مستوى الدولة، ويؤكد التجمع الوطني على ضرورة توفر الديمقراطية في البناء الداخلي

للأحزاب السياسية، أما في السياسة الخارجية أسس التجمع الوطني الديمقراطي سياسته أثناء المدة الانتقالية على مبدأ السيادة الوطنية، واحترام الاتفاقيات الدولية، ورفض سياسة المحاور، ورعاية المصالح الإقليمية المشتركة لخدمة المصالح الوطنية للسودان، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية، ودعم السلم والأمن الدوليين^(٣٢).

أما على المستوى الاقتصادي وضع التجمع الوطني الديمقراطي مجموعة من السياسات الاقتصادية لإعادة هيكلة الاقتصاد السوداني، تقوم على نظام اقتصاد السوق الحر، وكان التجمع قد دعا إلى تحرير التجارة والمنافسة ومنع الاحتكار، والتوسع في تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال العمل على تمكين القطاع الخاص وتفعيل دوره في تنفيذ السياسات الاقتصادية، وتشجيع القطاع التعاوني وتحفيز دوره في الإنتاج والخدمات كآلية لمحاربة الفقر، ورغم ذلك دعا التجمع الوطني إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، عبر أجهزة التخطيط المركزية لإزالة التشوهات في الهيكل الاقتصادي، لتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاحتكار وإرساء النهضة الاقتصادية وفق خطة اقتصادية تضمن زيادة مطردة في الإنتاج تحقق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات الضرورية، وتكفل العيش الكريم للمواطنين، وإلى جانب ذلك تبنى التجمع الوطني سياسة مالية تقوم على خفض النفقات العامة دون الإخلال بالإففاق على الخدمات الاجتماعية، أو بقدرة الدولة على حفظ الأمن والنظام، واقترح توزيع عوائد الثروة وفق أسس تراعي تخصيص نسبة للميزانية العامة ونسبة لميزانية التنمية دون الإخلال بالمعاملة التفضيلية للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نمواً، واعتمدت السياسة المالية على تنويع مصادر الإيرادات الحكومية من خلال إصلاح المؤسسات العامة وأجهزة الخدمة المدنية، فضلاً عن إصلاح النظام الضريبي^(٣٣).

المبحث الثاني: دور التجمع الوطني الديمقراطي في الحياة السياسية السودانية.

طرح التجمع الوطني الديمقراطي رؤيته لوقف الحرب الأهلية الثانية التي اندلعت عام ١٩٨٣، ووجد أن إدراك الأسباب التي أدت إليها يمكن أن تساهم في وضع سياسات لمعالجتها، لذلك انخرطت مواقف التجمع وتوجهاته لتعريف أسباب الحرب كخطوة أولى للتصدي لمشكلة عدم الاستقرار السياسي، وأرجع التجمع الوطني أسباب عدم الاستقرار السياسي إلى ضعف التجارب الديمقراطية الشكلية التي طبقت في السودان، وغياب الرؤية السياسية الجامعة لمعالجة القضايا المصيرية وعلى رأسها مشكلة الحرب الأهلية في الجنوب، فضلاً عن انقسام النخبة السياسية السودانية حول قضايا وموضوعات الاندماج الوطني خلال مدة ما بعد الاستقلال، وإلى جانب

ذلك انفراد الأحزاب التقليدية بالسلطة وتجاهلها للقوى السياسية الحديثة، وكان التجمع الوطني الديمقراطي قد رأى أن حصر المشكلة السودانية في نطاق مشكلة الجنوب^(٣٤)، يتعارض مع المصلحة الوطنية، كونها تشمل كل الجبهات في الجنوب والشرق ووسط السودان وجبال النوبة، ومعالجة تلك المشكلات يكون عن طريق الحل السياس الشامل بمنح تلك المناطق حق تقرير المصير، وتحقيق المشاركة العادلة في السلطة بكل مستوياتها، والتوزيع العادل للثروة، وإقامة نظام سياسي تعددي^(٣٥).

وقد ظل هدف التجمع الوطني الديمقراطي إسقاط الحكومة السودانية التي تشكلت عقب انقلاب حزيران عام ١٩٨٩^(٣٦)، كونه شرط ضروري لإقامة نظام سياسي يقوم على التعددية الحزبية، في المقابل طرح التجمع الوطني نفسه كبديل عن نظام الجبهة الإسلامية القومية، لبناء نظام ديمقراطي يقوم على التداول السلمي للسلطة ويحقق التنمية الاقتصادية، ويستوعب القوى السياسية السودانية^(٣٧)، ولأجل تحقيق ذلك الهدف سعى التجمع الوطني للدخول في مواجهات مع الحكومة السودانية من داخل السودان، من خلال القيام بحملة دعائية في الخارج بواسطة وسائل الإعلام الخاصة به ضد الحكومة السودانية، وتوحيد قوى المعارضة في داخل السودان، وتعبئة الجماهير من أجل الانتفاضة، وأضعاف سلطة الحكومة ثم إسقاطها، فضلاً عن ذلك دعا التجمع الوطني لبدء حملة عصيان مدني أمام السفارات السودانية في الخارج، بحيث تكون مقدمة للعصيان المدني في الداخل، وممارسة الضغوط على الحكومة السودانية من خلال توظيف المشكلات الداخلية كارتفاع مستوى الاسعار، وانخفاض الخدمات الصحية والتعليمية في تصعيد المقاومة الشعبية كمدخل للوصول للانتفاضة الشعبية^(٣٨).

مهما يكن من أمر رأى التجمع الوطني الديمقراطي أن المبادرات التي طرحت في أواخر الثمانينيات^(٣٩)، التي كان بعضها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قد اتسمت بضيق الأهداف، إذ اقتصر على وقف الحرب الأهلية، والسعي لعقد اتفاق بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وتلك المبادرات تعد جزئية ولا تعالج المشكلات التي يعاني منها السودان، فضلاً عن أنها تمنع تحقيق سلام عادل، وكان التجمع الوطني قد قبل بإعلان المبادئ كأساس لتحقيق السلام الدائم في السودان، لأنه يتيح ممارسة حق تقرير المصير كحق أساسي للشعوب بما يؤدي لإنهاء الحرب، وترسيخ السلام والتنمية^(٤٠).

على الرغم من قبول التجمع الوطني الديمقراطي لمبادرة الإيقاد، إلا أنه رأى ضرورة أن تستوعب كافة الأطراف السودانية وتوسيعها لتشمل مصر وليبيا للمساهمة في تحقيق السلام على أساس وطني، وحث التجمع الوطني دول الإيقاد على تبني ذلك المدخل لسد الطريق أمام الحكومة السودانية لطرح مبادرات أخرى، ورغم

سعي التجمع الوطني للمشاركة كطرف في مفاوضات الإيقاد، إلا أنه لم يستطع المشاركة في جلسات المفاوضات، فقد اعتذرت سكرتارية الإيقاد استجابة لضغوط الحكومة السودانية التي احتجت على وجود وفد التجمع الوطني، وهددت بالانسحاب من مبادرة الإيقاد^(٤١)، ووقف عمليات شريان الحياة^(٤٢)، وإزاء ذلك وجد التجمع الوطني الديمقراطي نفسه في موقف صعب على التعاطي مع نظام الإنقاذ الذي أعلن في أكثر من مناسبة أنه لن يتفاوض إلا مع من يحمل السلاح، وأن حكومته جاءت بالقوة، وأن من يريد منازعتها أو مشاركتها السلطة ليس أمامه سوى ذلك السبيل^(٤٣).

وأمام ذلك الموقف عقدت قوى التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمراً في العاصمة الإريترية عن قضايا السودان المصيرية خلال المدة (١٥ - ٢٣ حزيران ١٩٩٥)، وقد شاركت في المؤتمر كل القوى السياسية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني^(٤٤)، وناقش المؤتمر أوضاع السودان السياسية، وكيفية أسقاط نظام عمر البشير^(٤٥)، فضلاً عن مناقشة العديد من القضايا الحيوية، وقد أحدث المؤتمر ردود فعل واسعة في الأوساط السياسية، وحقق الكثير من المكاسب^(٤٦)، وقرر المؤتمر بعد تداول مستفيض في القضايا المطروحة إنهاء الحرب الأهلية وإرساء دعائم السلام في السودان، من خلال التأكيد على مبدأ حق تقرير المصير كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب، والاعتراف به يوفر حلاً لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة، وتسهيل استعادة وترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية، وأن يمارس ذلك الحق في مناخ من الشرعية والديمقراطية وتحت إشراف إقليمي ودولي^(٤٧)، كما قرر المؤتمر أن خيار التجمع الوطني الديمقراطي المفضل هو وحدة الوطن القائمة على التنوع والاعتراف بأن السودان بلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات واللغات^(٤٨)، وأن المناطق المتأثرة بالحرب هي جنوب السودان ومنطقة جبال النوبة وأبيي وجبال الأنقسنا، فضلاً عن ذلك أن لمواطني جنوب السودان بحدوده المعتمدة في الأول من كانون الثاني ١٩٥٦، ممارسة حق تقرير المصير قبيل نهاية المدة الانتقالية^(٤٩).

وبالرغم من اتفاق أسمره إلا أن طرح الحركة الشعبية لتحرير السودان للكونفدرالية في جولة مفاوضات الإيقاد الخامسة التي استضافتها العاصمة الكينية نيروبي^(٥٠)، قد أزعج حليفها في النضال التجمع الوطني الديمقراطي الذي بحسب دوره أن طرح يحمل في داخله بذرة الانفصال خلافاً لما اتفق عليه في أسمره عام ١٩٩٥، من العمل على تعزيز خيار الوحدة الوطنية، وقد تجلّى امتعاض التجمع الوطني ورفضه لذلك الطرح في مختلف التصريحات الصادرة من كبار اقطابه وأحزابه^(٥١). وذلك يفسر لنا رفض التجمع الوطني الديمقراطي لمحاولة تقسيم السودان إلى دولتين مستقلتين بأي صيغة من الصيغ، لأنه لن يجد قبولاً أو سنداً جماهيرياً.

على أية حال اتخذت هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي ثلاثة قرارات هامة في اجتماع لها بالعاصمة الإرتيرية في آذار عام ١٩٩٨، إذ دعا القرار الأول إلى تضمين التجمع الوطني في مبادرة شركاء الإيقاد، موضحاً أن أزمة السودان لن تحل بطريقة مرضية إلا من خلال حوار شامل تشارك فيه كافة أطراف الصراع، وناشد القرار الثاني شركاء الإيقاد بضم الدول العربية والأفريقية التي أظهرت اهتماماً بحل الصراع في السودان لمنندى الشركاء، كما رحب القرار الثالث بالمبادرات التي تقدمت بها كل من ليبيا ومصر للتوسط في حل الصراع السوداني^(٥٢)، وتبعاً لتلك القرارات وتعصيماً لاتجاه تحقيق السلام في السودان، رفع التجمع الوطني الديمقراطي مذكرة إلى رئيس الجمهورية في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٩٨، طالب فيها بإقرار سلام شامل وعادل ودائم يضع حداً للاقتتال في السودان، ويقر تقرير المصير للجنوب في مناخ ديمقراطي^(٥٣).

ونتيجة لبطء مفاوضات الإيقاد وعجزها عن إحراز أي تقدم على طريق الحل السياسي في السودان، وافق التجمع الوطني الديمقراطي على المبادرة الليبية المصرية المشتركة^(٥٤)، في إطار اعترافها بمبادرة الإيقاد وتعاملها مع المشكلة السودانية من منظور شامل^(٥٥)، ووفقاً لذلك وقع التجمع الوطني على إعلان طرابلس في الأول من آب ١٩٩٩، وصار أساس المبادئ المشتركة لحل النزاعات السودانية، وإبرام اتفاق سياسي شامل^(٥٦)، وكان الاتفاق قد تضمن وقف شامل لإطلاق النار في السودان وإيجاد آلية لمراقبة ذلك، ووقف شامل للحملات الإعلامية المتبادلة بين أطراف النزاع، وتشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لحوار وطني يمثل كل طرف من أطراف النزاع فيه بثلاثة إلى خمسة أعضاء، فضلاً عن التنسيق مع دول الإيقاد في إطار مبادراتها الخاصة بمشكلة جنوب السودان، وقد وجد التجمع الوطني الديمقراطي في المبادرة الليبية المصرية المشتركة مخرجاً مناسباً، خاصة وتلك كانت هي المرة الأولى التي تعترف فيها الحكومة السودانية بالتجمع، وأبدت الرغبة في الحوار معه، رغم تبنيه لإعلان المبادئ وتجاهله للمشاركة في مبادرة الإيقاد^(٥٧).

فضلاً عن ذلك جاء قبول التجمع الوطني الديمقراطي للمبادرة المشتركة لاستيعاب الخلافات بين حزب الأمة والحركة الشعبية، فبينما طالب حزب الأمة بأن تكون المبادرة المشتركة قائمة بذاتها إلى جانب توسيع مبادرة الإيقاد، في المقابل رأت الحركة الشعبية أن عدم شمول المبادرة المشتركة لحق تقرير المصير يجعل مبادرة الإيقاد هي أساس التفاوض ولا حاجة لمبادرات أخرى^(٥٨)، وإزاء ذلك كانت تلك الاتفاقية سبباً رئيسياً في قطع العلاقات بصورة رسمية بين التجمع الوطني الديمقراطي وحزب الأمة، بعد أن أعلن الصادق المهدي انفصاله رسمياً عن التجمع الوطني الديمقراطي أثناء اجتماع هيئته السياسية في العاصمة الإرتيرية في آذار عام

٢٠٠٠، مشدداً في دعوته إلى ضرورة وقف الحرب والاتجاه لتأييد المبادرة الليبية المصرية بدون انتظار لتنسيق جهودها مع جهود الإيقاد، وقد سبق انفصال الصادق المهدي عن التجمع الوطني الديمقراطي رسائل متبادلة مع جون قرنق^(٥٩)، اتهم فيها كل طرف الآخر بإعاقة جهود السلام وإيقاف حرب الأهلية في السودان^(٦٠).

ونتيجة لتلك التطورات قدمت مصر وليبيا صيغة معدلة لمبادرتيها المشتركة في الثامن والعشرين من تموز ٢٠٠١، وافق عليها التجمع الوطني الديمقراطي والحكومة السودانية وحزب الأمة، بعد أن نصت على تشكيل حكومة وطنية انتقالية تشارك فيها جميع الأطراف السودانية، وعقد مؤتمر وطني لمراجعة الدستور وتنظيم انتخابات عامة، وإلى جانب ذلك تعهدت جميع الأطراف السودانية بوقف المعارك فوراً، وإنشاء نظام للحكم قائم على اللامركزية^(٦١)، ورغم ترحيب قوى التجمع الوطني الديمقراطي بالمبادرة إلا أنها لفتت نظر الدولتين إلى غياب قضايا حق تقرير المصير، وفصل الدين عن السياسة، من أجل الوصول إلى تسوية سياسية شاملة في السودان^(٦٢).

أما موقف التجمع الوطني الديمقراطي من إعلان مشاكوس^(٦٣)، فقد تراوح بين الترحيب والارتباك والانتقاد الصريح والتوجس، إذ رأى التجمع أن بروتوكول مشاكوس قد احتوى على معالجات إيجابية في اتجاه وقف الحرب الأهلية، ويعد ذلك اختراقاً مهماً للمناخ السياسي السائد في السودان، وعلى الحركة الشعبية لتحرير السودان التمسك بضرورة إشراك ممثلي التجمع الوطني الديمقراطي، فضلاً عن مشاركة ممثلي القوى السياسية الأخرى إشراكاً تاماً في المفاوضات القادمة، وأكد التجمع على ضرورة أن تتضمن الاتفاقات القادمة نصاً تؤكد على مبادئ الحريات الأساسية والديمقراطية التعددية وكفالة حقوق الإنسان حسبما تضمنتها المواثيق الإقليمية والدولية، وأخذ التجمع الوطني الديمقراطي على بروتوكول مشاكوس أنه يقوم على أساس منهج المعالجة الجزئية لأزمة شاملة، تعتبر الحرب الأهلية واحدة من إفرازاتها، ووجد أن الخيار الأمثل لمعالجة جزئية الاتفاق يتطلب مشاركة كافة القوى السياسية السودانية، ففضية الحرب والسلام لا تستقيم مناقشتها بمعزل عن قضايا التحول الديمقراطي في السودان، وإلى جانب ذلك وجد التجمع أن بروتوكول مشاكوس قد تناقض مع مبادئ مجموعة الإيقاد، خاصة في البنود المتعلقة بالتأكيد على قيام سودان موحد تؤسس فيه الحقوق والواجبات على مبدأ المواطنة والقوانين الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويصان فيه استقلال القضاء، والنص على وحدة وشمولية وعمومية الدستور^(٦٤).

وتبعاً لذلك عقد التجمع الوطني الديمقراطي اجتماعاً في الأسبوع الأول من شهر آب عام ٢٠٠٢، أنصب جل اهتمامه على ما يمكن عمله في وجه التطورات التي شهدتها المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، ومحاولة إعداد خطة للتوافق مع الأحداث السياسية المتسارعة، وقد أصابت الحيرة المشاركين في اجتماع التجمع الوطني، وتباينت الآراء بين الدعوة إلى بعث الحياة في المبادرة الليبية المصرية المشتركة وإلى تصعيد العمليات العسكرية لفصائل التجمع في الجبهة الشرقية من جهة، ومن جهة أخرى بذل جهود مكثفة بهدف إقناع الوسطاء في المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية بأهمية توسيع المشاركة لتشمل القوى السياسية السودانية، أو القبول بوساطة الحكومة الإرتيرية التي أبدتها لعقد لقاء بين الحكومة السودانية والتجمع الوطني الديمقراطي، بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين^(٦٥).

من الجدير بالذكر كان التجمع الوطني الديمقراطي قد اشترط على الحكومة لبدء المفاوضات معها، اتخاذ إجراءات لبناء الثقة تنفذ خلال مدة زمنية محددة، والالتزام بالمضي في الحل السلمي، وإلغاء قانون الطوارئ والصلاحيات الاستثنائية في قانون الأمن العام، وكفالة حرية التنقل والتعبير عن الرأي والتنظيم، ووقف حملات الدعاية والتسوية المتبادلة، وبدء حوار وطني تشارك فيه كل الأطراف السودانية يؤدي للتوصل إلى حل سياسي شامل، فضلاً عن الاعتراف بالتجمع الوطني الديمقراطي ككيان تنظيمي، وتحديد الجهة الرسمية الممثلة للحكومة السودانية، وأن تحدد الحكومة أهدافها من التفاوض، وإلغاء قانون الأحزاب السياسية وقانون النقابات العام الصادر في عام ١٩٩٢، ورفع القيود عن النشاط الحزبي والنقابي وإعادة المفصولين من الخدمة المدنية، وإطلاق سراح المعتقلين، وإعادة الممتلكات المصادرة لأصحابها^(٦٦)، وكانت مفاوضات التجمع الوطني الديمقراطي مع الحكومة السودانية قد بدأت بتوقيع اتفاق جدة الإطاري السالف الذكر كإطار متكامل مع مفاوضات الإيقاد، وترتب على ذلك أن بدأ التجمع الوطني في وضع برنامج لتفاوضه مع الحكومة السودانية في الثلاثين من آب ٢٠٠٤، بهدف دفع خطوات التحول الديمقراطي، والعمل المشترك لأجل الحفاظ على الوحدة الطوعية، بمشاركة كافة تنظيمات التجمع الوطني الديمقراطي^(٦٧).

في ضوء تلك السياسة عد التجمع الوطني الديمقراطي أن الاتفاقات الست الموقعة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان^(٦٨)، جاءت متوافقة مع مطالبه وأهدافه، وأن تطبيقها يوفر مناخاً ملائماً لحدوث تحول ديمقراطي، وإقامة نظام حكم لا مركزي، بالإضافة إلى تقديمها رؤية شاملة لمعالجة القضايا الأساسية، كالسلام والوحدة والهوية والديمقراطية ونظام الحكم والتنمية وتقسيم الثروة، فضلاً عن سعيها لإحداث تحول في

بنية النظام السياسي خلال المدة الانتقالية، ورغم الإيجابيات التي تحققت في الاتفاقات الستة، رأى التجمع الوطني الديمقراطي أنها تتضمن عناصر خلل كثيرة، تتمثل في تعدد النظم السياسية في السودان، بين نظم علمانية وأخرى إسلامية، واختلاف الصلاحيات الممنوحة للأقاليم بشكل يهدد الوحدة الوطنية، ويعزز ذلك تصنيف بعض الأقاليم على أساس أثني وليس على أساس جغرافي أو إداري^(٦٩)، وإلى جانب ذلك عد التجمع الوطني الديمقراطي أن ما جاء في اتفاق قسمة السلطة الموقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في السادس والعشرين من أيار ٢٠٠٤^(٧٠)، لا يخدم قضية السلام في السودان، إذ سوف يكرس حالة هيمنة لطرفي الاتفاق على مؤسسات الدولة خلال المدة الانتقالية، ويهمش الأطراف الأخرى بمنحها مجتمعة (٢٠%) كنسبة مشاركة في مؤسسات الدولة، وفي تعديل دستور عام ١٩٩٨، والانتخابات، والجيش الوطني، واللجنة القومية لصياغة الدستور الانتقالي، بينما تحظى الحكومة بنسبة (٥٢%) والحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٨%)^(٧١).

من هنا وجد التجمع الوطني الديمقراطي أن تلك النسب تخل بمبدأ قومية اللجنة القومية التي تقتضي مشاركة كافة القوى السياسية على قدم المساواة، إذ أن صياغة الدستور تختلف عن المشاركة في السلطة، وإزاء ذلك ربط التجمع الوطني مشاركته في لجنة الدستور الانتقالي بتوفير التمثيل المتساوي لكافة القوى السياسية، إلا أنه قبل بتلك النسبة في اجتماع هيئة القيادة في الثاني من تموز ٢٠٠٥، بعد أن تم تمثيله بتسعة أعضاء في السلطة التشريعية، ولكنه رفض المشاركة في السلطة التنفيذية على اعتبار أن العرض المطروح لا يمكنه من المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بعد توقيع اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، ومع ذلك ترك التجمع لأعضائه حرية المشاركة في الحكومة^(٧٢).

المبحث الثالث: العلاقات الإقليمية والدولية للتجمع الوطني الديمقراطي.

شكلت العلاقات الخارجية أحد أهم وسائل العمل السياسي في التجمع الوطني الديمقراطي، وذلك باعتباره تنظيمًا معارضاً تأسس خارج السودان، وفي غضون ذلك توسع التجمع في مجال العلاقات الخارجية مع الدول العربية والأفريقية، كمصر وليبيا والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة وأوغندا وكينيا وإثيوبيا، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، ولأداء تلك المهمة شكل التجمع الوطني أمانة للعلاقات الخارجية لمواجهة محاولات الحكومة السودانية تحسين صورتها في العالم وفك عزلتها، والعمل على إثارة قضية إغاثة وإعادة تعمير المناطق المتضررة من الحرب، ودعم العمل المسلح

والإعلامي، وتوفير الموارد لرفع كفاءة التجمع الوطني، وكانت الأمانة تنفذ مهمتها من خلال إعداد وتمويل خطة عمل تتضمن عقد لقاءات مباشرة بين قيادات التجمع الوطني وممثلي الحكومات والبرلمانات والمنظمات والمجتمعات المدنية لحشد التضامن الدولي، فضلاً عن الاستفادة من السودانيين المتواجدين بالخارج في تكثيف عملها واتصالاتها^(٧٣).

مهما يكن من أمر تأسست العلاقات بين التجمع الوطني الديمقراطي وأرتيريا عقب قطع الأخيرة علاقاتها مع السودان في عام ١٩٩٤^(٧٤)، بسبب دعم الأخير لحركة الجهاد الإسلامي الإرتيري المعارض^(٧٥)، وكانت أرتيريا مقراً رئيسياً للتجمع الوطني، إذ استضافت أغلب اجتماعات أعضاء التجمع للاتفاق على استراتيجية موحدة للعمل السياسي المعارض^(٧٦)، وعلى أثر العلاقة المتوترة مع السودان قامت الحكومة الإرتيرية في عام ١٩٩٥، بتسليم مقر السفارة السودانية في أسمرة للمعارضة السودانية المتمثلة بالتجمع الوطني الديمقراطي^(٧٧)، وترتب على التوافق بين التجمع الوطني وأرتيريا إلى عقد مؤتمره الأول في أسمرة عام ١٩٩٥^(٧٨)، وقد قدمت الحكومة الإرتيرية خلاله كافة أنواع الدعم بهدف انجازه، من أجل إسقاط الحكومة السودانية، وأدت تلك الإجراءات إلى تغيير ميزان القوة نسبياً لصالح الفصائل المسلحة المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي، إذ استطاعوا تحرير بعض المدن والبلدات في شرق السودان^(٧٩)، ومن الجدير بالذكر كان التجمع الوطني قد وقع مذكرة تفاهم مع الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الإرتيرية، أكدت على بناء علاقات نموذجية بين البلدين، والتنسيق بينهما في المجالات السياسية والإعلامية والثقافية^(٨٠).

أما علاقة التجمع الوطني الديمقراطي بمصر فقد تعززت في نهاية عام ١٩٩٠، بعد أن شهدت القاهرة المحادثات التمهيديّة لتشكيل التجمع الوطني بين الأحزاب المكونة له وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورغم البداية المبكرة لم تكن العلاقة مستقرة، لأن القاهرة تحفظت في علاقتها بالتجمع وخاصة من وجهة سعيه لإسقاط الحكومة السودانية واستعمال العمل المسلح، لذلك لم توافق على عقد المؤتمر الأول للتجمع الوطني على أراضيها، ولكنها بدأت في استضافة اجتماعات التجمع منذ عام ١٩٩٨، وهو ما اعتبر تأييداً له في مواجهة الحكومة السودانية^(٨١)، وواصلت مصر جهودها الرامية لإيجاد الحلول لمشكلة السودان، عندما دعت إلى عقد لقاء رباعي يجمع بين جون قرنق، وعمر البشير^(٨٢)، والصادق المهدي، ومحمد عثمان الميرغني^(٨٣)، لتتوسط المبادرة المصرية الليبية، والتباحث على صيغة لمؤتمر المصالحة الشاملة^(٨٤).

إلا أن علاقة التجمع الوطني الديمقراطي بمصر قد تدهورت بسبب طرحها مع ليبيا المبادرة المشتركة، كونها غير مؤهلة للتعامل مع الواقع السوداني، ولا تتعامل مع الخلاف حول قضايا الدين والدولة وحق تقرير المصير، وبالرغم من ذلك تحسنت علاقة التجمع الوطني بمصر مع بدء تفاوضه مع الحكومة السودانية بعد توقيع اتفاق جدة عام ٢٠٠٣، واستضافة القاهرة لجولة التفاوض بين التجمع الوطني والحكومة السودانية خلال المدة (٢٤ - ٣٠ آب ٢٠٠٤)، وقد وصف رئيس التجمع الوطني محمد عثمان الميرغني مساهمة مصر بأنها كانت أساسية في التوصل لاتفاق سلام مع الحكومة السودانية، إذ استطاع التجمع من خلال التواجد في مصر من التواصل مع المنظمات الدولية للترويج لقضيته السياسية^(٨٥).

ومن ناحية أخرى ارتبط تحسن العلاقة بين التجمع الوطني الديمقراطي وإثيوبيا بوضع العلاقة بين الأخيرة والحركة الشعبية لتحرير السودان، وحالة علاقتها مع السودان، وشهدت العلاقة بينهما تحسناً كبيراً، بعد أن ساهمت إثيوبيا في تطوير القدرات المسلحة للحركة الشعبية في شرق السودان، وتنسيق العمل المسلح للتجمع الوطني في تلك الجبهة، فضلاً عن مساعدتها لقوات التجمع على صد هجمات الجيش السوداني^(٨٦)، ولم تكف إثيوبيا بدعم التجمع الوطني الديمقراطي بشكل مباشر ولكنها استخدمت أيضاً قواتها المسلحة لألحاق الهزيمة بالقوات المسلحة السودانية ونقل السيطرة على الأراضي التي كانت تستولي عليها إلى قوات التجمع الوطني^(٨٧)، في المقابل أيد التجمع الوطني الديمقراطي المطالب الإثيوبية من الحكومة السودانية بضرورة تسليم المتورطين في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك^(٨٨)، أثناء حضوره اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، لتحقيق الاستقرار واحترام حسن الجوار مع الدولتين^(٨٩).

فضلاً عن ذلك حاول التجمع الوطني الديمقراطي التوسط في الحرب التي اندلعت بين إثيوبيا وأرتيريا عام ١٩٩٨، و نتيجة لتلك الأوضاع شكل لجنة برئاسة الصادق المهدي للوساطة بين الدولتين لأجل وضع نهاية للحرب بينهما وحل النزاع الحدودي بالطرق السلمية، إلا أن تلك الحرب كانت سبباً في تحول إثيوبيا بعلاقتها بالتجمع الوطني الديمقراطي، بعد أن قامت بتحسين علاقتها بالسودان لحاجتها للنفط بعد توقف استيراده عن طريق أرتيريا، وكاستجابة لذلك التغيير أوقف السودان دعمه لجبهة تحرير أرومو^(٩٠)، ومنعها من القيام بعمليات عسكرية من داخل السودان تجاه الأراضي الإثيوبية، وقد انعكست تلك التطورات على السياسة الإثيوبية، إذ أخذت في التحول عن التجمع الوطني منذ عام ١٩٩٨، وأسست استراتيجية النيل الأزرق كخط

حدود لعمل قوات التجمع الوطني، فمنعت أي عمليات مسلحة تقوم بها المعارضة السودانية عبر الحدود الإثيوبية أو شمال النيل الأزرق^(٩١).

أما علاقة التجمع الوطني الديمقراطي مع كينيا وأوغندا، فتتمثل بكون كينيا تعد مركزاً سياسياً جديداً للحركة الشعبية لتحرير السودان بعد عام ١٩٩١^(٩٢)، وكان قادة التجمع الوطني قد عقدوا اجتماعاً في نيروبي في السابع عشر من نيسان ١٩٩٣، والذي ناقش علاقة الدين بالسياسة وارتباطهما بالوحدة الوطنية، وتحقيق السلام في السودان، والموافقة على مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان في محادثات أبوجا الثانية^(٩٣)، وتطوير العلاقات مع دول الجوار التي تأوي الملايين من السودانيين الذين شردتهم الحرب الأهلية، وفي مقدمتهم كينيا ونيجيريا ومصر وأوغندا، فضلاً عن ذلك كانت كينيا مكاناً لالتقاء قادة التجمع الوطني للتباحث مع شركاء الإيقاد حول مشاركته في المفاوضات وذلك عبر لجنة مستقلة أو لجنة فنية مساندة لوفد الحركة الشعبية^(٩٤)، وعلى مستوى علاقة التجمع الوطني الديمقراطي بأوغندا، فأنها أصبحت الراعي الجديد لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد الخروج من إثيوبيا^(٩٥)، وعقد أول اجتماع لهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي في كمبالا كان خلال المدة (٦ - ١٢ كانون الأول ١٩٩٩)، وقد عد التجمع الوطني أن تلك الدعوة تشكل تطوراً في علاقاته مع دول الجوار، وترسخ شرعيته كتنظيم معارض للحكومة السودانية^(٩٦).

فضلاً عن ذلك سعى التجمع الوطني الديمقراطي لتطوير علاقته مع الولايات المتحدة لتفعيل الضغوط الخارجية على الحكومة السودانية، وكانت واشنطن قد أدت دوراً كبيراً في توحيد صفوف المعارضة السودانية الجنوبية والشمالية تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي في أرتيريا عام ١٩٩٥^(٩٧)، وحصل أول لقاء بين التجمع الوطني الديمقراطي والخارجية الأمريكية بكمبالا في العاشر من كانون الأول ١٩٩٧، وكان موضوع اللقاء مستقبل العمل المسلح، ووحدة التجمع الوطني حتى يتسنى للإدارة الأمريكية مساعدته، كما التقت هيئة قيادة التجمع بمساعد وزير الخارجية الأمريكي بمقر إقامة رئيس التجمع محمد عثمان الميرغني بالقاهرة في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ٢٠٠١، وفي ذلك اللقاء عرض التجمع الوطني رؤيته لحل المشكلة السودانية، أكد على الجهد الأمريكي في توحيد المبادرات أو التنسيق بينها^(٩٨).

كما التقت هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي في الثامن عشر من تشرين الثاني ٢٠٠١، بالمبعوث الأمريكي السيناتور جون دانفورت (John Danforth)^(٩٩)، الذي تلقى شرحاً عن تشكيل التجمع وطروحاته حول حل المشكلة السودانية، وعلى هامش ذلك اللقاء أكد رئيس التجمع الوطني محمد عثمان الميرغني أن السودان لا

يعيش أزمة التعايش الديني والاثني بقدر ما يعيش أزمة في الحكم تتمثل في معاداة النظام القائم للمسلمين وغيرهم على السواء، وقد أحدثت صيغة التجمع الوطني لحل المشكلة السودانية خلافات داخل الولايات المتحدة، إذ ظهر اتجاه جديد يدعو لتغيير الحكومات بالطرق السلمية سمي بـ "سياسة الهبوط السهل"، كبديل لتغييرها بالعنف وفقاً لما كان يطرحه التجمع الوطني، وقد لقي ذلك التوجه دعماً من المؤسسات غير الحكومية، أما الاتجاه الآخر فقد دعا إلى توفير دعم مباشر للمعارضة السودانية لتقوية قدراتها السياسية والتفاوضية، وقد نظر التجمع الوطني إلى سياسة الهبوط السهل على أنها تعبر عن قبول الولايات المتحدة التعامل مع الحكومة السودانية، فيما قررت الحركة الشعبية المضي مع السياسة الأمريكية لتخفيف وطأة الحرب على المدنيين في الجنوب، وضمان وصول الإغاثة دون عوائق^(١٠٠).

وكان المسؤولون الأمريكيون قد اقترحوا على رئيس التجمع الوطني الديمقراطي محمد عثمان الميرغني وزعيم الحركة الشعبية جون قرنق زيارة الولايات المتحدة لغرض توضيح الوضع في السودان، وتأتي تلك الجهود في سياق توجه الولايات المتحدة لإنهاء الحرب في السودان قبل نهاية عام ٢٠٠٢، لكن التجمع جادل بأن وقف الحرب لا ينهي المشكلة، وإنما تحتاج المشكلة السودانية لحل سياسي، ومن جهة أخرى ساهم الأمريكيون بتقديم دعم مالي لتقوية الموقف التفاوضي للتجمع الوطني من خلال الصرف على نشاطاته، كورش العمل، والتنقل والاتصالات، وفتح مكاتب جديدة، وكانت الولايات المتحدة قد خصصت مبلغ ثلاثة ملايين دولار لبرامج دعم التجمع الوطني في عام ٢٠٠٠، وقد خصص جزء من تلك الأموال لتأهيل وتدريب شباب التجمع في مجالات الخدمة المدنية والعلاقات الخارجية والقانون وغيرها من المجالات الأخرى، بالإضافة إلى عقد ورش عمل وحلقات تدريبية لتأهيلهم بخبرات مختلفة، استعداداً للمرحلة الجديدة التي تعقب الوصول إلى اتفاق السلام، إلا المنح التي قدمتها الولايات المتحدة للحركة الشعبية تتجاوز حجم المنح المقدمة للتجمع الوطني، وكان رئيس التجمع الوطني الديمقراطي قد فوجئ بإعلان الولايات المتحدة عن تلك المساعدات، كونها سببت حرجاً للتجمع بسبب إساءة استخدامها دعائياً من قبل الحكومة السودانية باعتبارها تدخلاً في الشؤون الداخلية، وأن التجمع الوطني دمية في يد القوى الأجنبية^(١٠١). يمكن القول أن تأخر التجمع الوطني الديمقراطي في الاتصال بالأمريكيين جعل تأثيره ضعيفاً في توجهاتهم نحو حل المشكلة السودانية، فضلاً عن اختلاف تأثير أعضائه على الإدارة الأمريكية.

الخاتمة:

من خلال البحث توصل الباحث إلى عدة استنتاجات:

أولاً: مثل التجمع الوطني الديمقراطي صورة من صور المعارضة القوية في مواجهة نظام الفريق عمر البشير والدكتور حسن الترابي، إذ ضم القوى السياسية السودانية على مختلف توجهاتها، وتوحيد صفوفها ومطالبها من أجل إسقاط نظام الإنقاذ.

ثانياً: سعى التجمع الوطني الديمقراطي للوصول إلى حل سلمي للمشكلة السودانية، لكنه لم يجد أذناً صاغية من قبل حكومة الإنقاذ، إذ كان كل ما لاقاه هو الرفض والعتب، إذ كان في مقدور الحكومة السودانية انتهاز تلك الفرص لتحقيق السلام، إلا أنها عملت على بث الفرقة بين فصائل التجمع الوطني الديمقراطي من خلال التفاوض مع من يحمل السلاح فقط.

ثالثاً: عجز التجمع الوطني الديمقراطي عن إقناع وسطاء الإيقاد بالدخول كطرف في المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد أدى ذلك إلى تفاوت الفرص السياسية بين أعضائه، إذ حدث تنافس بين أعضائه على التحرك خارج الإطار التنظيمي للتجمع، لتعويض الميزة التفضيلية التي توفرت للحركة الشعبية في بناء حيزها السياسي خارج التجمع الوطني.

رابعاً: أدى اختلاف توجهات النخبة القيادية وصراعها على توجيه العلاقات الخارجية للتجمع الوطني، إلى تشتت إمكانياته المحدودة بين دول الجوار، وعدم توفر القناعة به كبديل ملائم للحكم في السودان، فضلاً عن إخفاقه في تسويق مشروعه لدى الولايات المتحدة على أساس المصالح المشتركة مع السودان.

خامساً: اعتمد التجمع الوطني الديمقراطي على الإمكانيات والمساعدات الخارجية كمصدر رئيسي للموارد السياسية، إلا أن تلك المساعدات كانت سبباً في تناقض أهدافه السياسية، نتيجة القيود التي تفرضها الدولة المضيفة، الأمر الذي أدى إلى حدوث انشقاقات في صفوفه وعودتها لداخل السودان.

سادساً: جاءت مشاركة التجمع الوطني الديمقراطي في السلطة التشريعية للعمل من أجل تحقيق التحول الديمقراطي في السودان، فضلاً عن المساهمة في تنفيذ اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥.

الهوامش:

- (١) خيرى عمر، تجربة المعارضة السودانية في المنفى، ط١، المكتب العربي للمعارف، (القاهرة، ٢٠٢١)، ص ٢٢.
- (٢) أسسها حسن الترابي عقب انتفاضة عام ١٩٨٥، وأراد منها تأسيس مشروع الإقليمي على أساس ديني، وذلك عند وصول تيار الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في الخرطوم عام ١٩٨٩، طرحت الجبهة الإسلامية القومية عند تشكيلها الكثير من الأهداف

مثل الدعوة إلى سيادة الإسلام عقيدة وشريعة، وتأكيد قوامه المجتمع على نظام الاقتصاد توجيهاً ومراقبة، وبث روح الدين وشعائره وآدابه. للمزيد ينظر: عبد المنعم عبد الوهاب الجاك، الهوية الوطنية والدولة الدينية في السودان، ط٢، مشروع الفكر الديمقراطي للنشر، (د. م، ٢٠١٤)، ص ص ٥٠-٥٨.

(٣) اتفاق سلام وقع بين زعيم الحركة الشعبية جون قرنق وزعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٨، تضمن تجميد قوانين الشريعة الإسلامية، وإلغاء كافة الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى والتي تتعارض مع سيادة السودان الوطنية، فضلاً عن ورفع حالة الطوارئ، ووقف إطلاق النار، وتشكيل لجنة تحضيرية تتولى التمهيد والتحضير والإعداد لانعقاد المؤتمر الدستوري. للمزيد ينظر: د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/٢٩٩/٤١٣٣، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧، ص ٩؛

The Sudanese Peace Initiative, Addis Ababa, Signed This Day The 16 th Of November 1988,p.1; N. R. O, 1/139/1989, The Sudan News Agency: Peace Call Response & Agreement, April 1997, p.6; CIA, FOIA, Near East and South Asia, 24 July 1989, p.37.

(٤) تشكل أواخر حكم جعفر نميري، وهو مكون من ست نقابات هي الاطباء والمهندسين والمحامين وأساتذة الجامعات وموظفي المصارف والتأمينات العامة، وثلاثة أحزاب هي كل من حزب الامة والاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني، ما عدا الجبهة الإسلامية القومية التي كان قاداتها في السجن. للمزيد ينظر: سناء حسن محي، التطورات السياسية في السودان ١٩٨٥-١٩٨٩، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٨، ص ٨٧.

(٥) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ص ٢٩-٣٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ص ٣٣-٣٤.

(٧) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ١/١١٠٥، وثيقة رقم ١٩٠٩، بيروت، في ٢٧ أيار ١٩٨١.

(٨) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ص ٢٥-٢٦؛

Julia Aker Duany & Wal Duany, The Sudan Peoples liberation Movement Army (SPLM/SPLA) 1983- 2013, Published by, Bloomington, Indiana, USA, 2018, p.21.

(٩) زعيم طائفة الأنصار وسياسي ورجل دولة، ولد عام ١٩٣٥ بأمر درمان، واصل تعليمه في كلية فكتوريا بالإسكندرية، سافر بعدها إلى أكسفورد إذ تخرج من كلية سان جورج عام ١٩٥٧، ورئيس حزب الأمة منذ عام ١٩٦١، تولى رئاسة الوزراء وهو في الثلاثين من عمره (١٩٦٦-١٩٦٧)، وبعد انتفاضة عام ١٩٨٥ أصبح رئيساً لأول حكومة عام ١٩٨٦، توفي عام ٢٠٢٠. للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح، الصادق المهدي والسودان، كنوز للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ص ٦٧-٧٤؛

CIA, FOIA, Sudan: The Costs of Nonalignment, April 1988, p.2.

(١٠) أروب مادوت أروب، السودان الطريق الشاق للسلام، ترجمة: محمد علي جادين، دار مدارات للطباعة والنشر، (الخرطوم، ٢٠٠٩)، ص ٧٨.

(١١) هبة سمير الحسيني، القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ٧٥.

- (١٢) عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠١٠)، ص ٣٠١.
- (١٣) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ٢٦-٢٧.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٦٧-٧١.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ٧١-٧٤.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٦.
- (١٧) اتفاق وقع بين الحكومة السودانية والتجمع الوطني الديمقراطي في مبنى القنصلية السودانية بجدة بالمملكة العربية السعودية في كانون الأول عام ٢٠٠٣، لتحقيق الحل السياسي الشامل، وكان الاتفاق قد نص على دعم ما ورد في اتفاق مشاكوس وما تم الاتفاق عليه حول وحدة السودان، وحق تقرير المصير، وعلاقة الدين بالدولة، وأن يكون نظام الحكم في السودان ديمقراطياً. للمزيد ينظر: هانى رسلان، تفاعلات ما قبل اتفاق السلام في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٥، القاهرة، في كانون الثاني ٢٠٠٤، ص ٢٠١.
- (١٨) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ٨٨-٩٠.
- (١٩) عبد العزيز حسين الصاوي، السودان حوارات الهوية والوحدة الوطنية، مركز الدراسات السودانية، (القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٢٥.
- (٢٠) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ٩١-٩٣.
- (٢١) هي من أهم صور الكيانات الدولية الناجحة حتى الآن، ويقصد بها اتحاد وحدات أو ولايات مستقلة تحت سلطة سياسية واحدة في السياسة الخارجية والدفاع، على أن تبقى باقي السلطات في أيدي الولايات والتي تتمتع بالحكم الذاتي للمزيد ينظر: اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ٣٢٣.
- (٢٢) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ١٠٧-١٠٨.
- (٢٣) هي الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي، بمقتضاه تدخل دولتان أو أكثر في اتحاد لغرض تحقيق مصالح مشتركة بينهما، على أن لا يخلق ذلك الاتحاد دولة جديدة يعترف لها بالشخصية الدولية وتتمتع بحق التمثيل السياسي، وتبرم بين دول الاتحاد اتفاقيات عدة تهدف لتنظيم بعض الاهداف المشتركة بينها، كالدفاع والشؤون الاقتصادية والثقافية والعملية الواحدة، وتحفظ كل دولة من الدول بشخصيتها القانونية وسيادتها الخارجية والداخلية ولكل منها رئيسها الخاص بها. للمزيد ينظر: بسام عبد الرحمن المشاقبه، معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية، ط١، دار المأمون للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١١)، ص ١٢١.
- (٢٤) تضمن إعلان المبادئ التأكيد على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان لتحديد مستقبلهم السياسي عبر الاستفتاء مع موافقة على منح وحدة السودان الأولوية، والاعتراف بتعدد الأعراق والثقافات والأديان في السودان، وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية لجميع مواطني السودان، وإقامة دولة علمانية ديمقراطية في السودان مع ضمان حرية العقيدة والعبادة لجميع المواطنين بصرف النظر عن أعراقهم، وضمان المشاركة العادلة في الثروة، واحترام حقوق الإنسان المضمنة في المواثيق الدولية، والتأكيد على الفيدرالية أو الكونفدرالية، وأن يضمن دستور السودان الجديد استقلال القضاء، وفي حالة فشل الأطراف في الاتفاق على تلك المبادئ كأساس للسودان الموحد يكون للجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم بما في ذلك حق إقامة دولة مستقلة عبر استفتاء حر،

والاتفاق على الترتيبات الانتقالية بالتفاوض حول المدة والمهام، والتفاوض حول وقف إطلاق النار. للمزيد ينظر: محمد الأمين خليفة، خطى السلام في عشرة أعوام ١٩٩٩-١٩٨٩ وثائق وحقائق، ط٢، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، (الخرطوم، ١٩٩٩)، ص ص ١٧٤-١٧٥؛ توفيق المدني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق، ٢٠١٢)، ص ص ٦٥-٦٦؛ عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص ص ٣٧٦-٣٧٧؛

The IGad Declaration of Principles, Nairobi, 20 May 1994, pp.347-348.

(٢٥) تأسست الهيئة الحكومية للتنمية المعروفة باسم الإيقاد في جيبوتي عام ١٩٨٦، وضمت في عضويتها كل من جيبوتي وكينيا والصومال والسودان وأوغندا، تعني المنظمة بشؤون الدول الأفريقية ولا سيما دول شرقي القارة، إذ جاء تأسيسها نتيجة لعملية الجفاف والتصحر التي مرت بها معظم الدول الأفريقية خلال المدة (١٩٨٥-١٩٨٦)، وابتدت المنظمة اهتمامها في المسائل الاقتصادية، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى منظمة سياسية، وذلك للظروف التي مرت بها دولها كمشكلة جنوب السودان، والأزمة الصومالية، واعتبر البعض أن الإيقاد كان منحازاً لقرنق الذي حاز على تعاطف سكرتير الإيقاد، ومن أسباب التعاطف أن دول لإيقاد ذات هوية أفريقية، فهي تناصر قرنق باعتباره ممثلاً للعنصر الأفريقي في السودان. للمزيد ينظر: هاني رسلان، المفاوضات السودانية والخروج من المأزق من فشل ناكور وإلى نجاح نيفاشا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٤، القاهرة، في تشرين الأول ٢٠٠٣، ص ص ٢٦٢-٢٦٣؛ منى حسين عبيد الشمالي، منظمة الإيقاد ودورها في مواجهة النزاعات الأفريقية مشكلتنا جنوب السودان والصومال أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٥، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٨٧.

(٢٦) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ص ١٠٩-١١٣.

(٢٧) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١/١١٣/١٤٢٥، عنوان الملف "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص ٥٤.

(٢٨) منطقة تقع جنوب كردفان، في الجزء الأوسط من جنوب غربي السودان، تضم قبائل عربية وأفريقية، يتحدث سكانها باللهجات المحلية والأفريقية لكن العربية هي السائدة، تبلغ مساحتها ٧٩ ألف و ٤٧٠ كم ٢، تنتشر فيها الجبال والمرتفعات، وهي منطقة سافانا غنية تهطل عليها امطار صيفية غزيرة. للمزيد ينظر: عطا الحسن البطحاني، جبال النوبة الإثنية السياسية والحركة الفلاحية، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠٠)، ص ص ١٦-٢٣.

(٢٩) مدينة حدودية خاضعة للوصاية الدولية تفصل بين الولايات السودانية الجنوبية والشمالية وتقطنها ما تعرف بقبائل التماس، إذ يتعايش ذوو الأصول الأفريقية كدينكا نقوك مع ذوي الأصول العربية كقبائل المسيرية، تتبع ادارياً لمنطقة جنوب كردفان في الشمال منذ عام ١٩٠٥، وهي منطقة غنية بالنفط يتنازع عليها شمال وجنوب السودان، تصاعدت التوترات فيها بعد وفاة قرنق. للمزيد ينظر: جوشوا كريس، خلق الوقائع على الأرض "ديناميات الصراع في أبيي"، ط١، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، (جنيف، ٢٠١١)، ص ص ٩-١٠.

(٣٠) تقع إلى الجنوب الغربي من الدمازين، وهي مركز قبيلة الأنقسنا الزنجية والعريقة الأصل، وثالث مجموعة سكانية من حيث التعداد من بين القبائل المحلية. للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، ج١، ط١، شركة أفروقراف للطباعة والتغليف، (الخرطوم، ١٩٩٦)، ص ١٧٨.

(٣١) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ص ١١٦-١٢١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ص ١٢٢-١٢٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ص ١٢٥ - ١٣٥.

(٣٤) تعود إلى عوامل عرقية وتاريخية وسياسية إقليمية، استندت بريطانيا في أثارها لتلك المشكلات إلى التعدد الاثني البيئي واللغوي والديني القائم فيها، وتحويله من اضافة حضارية وتراكم إيجابي إلى تناقضات حادة وصراع وجود على حساب التعايش الوطني، والسعي لتشكيل مشاريع كيانات متناقضة ومتصارعة كونها وسيلة لأضعاف أجزاء السودان، وفرض سياساتها عليها بما يخدم توجهاتها الاستعمارية والإقليمية. للمزيد عن مشكلة جنوب السودان ينظر: محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة: هنري رياض وآخرون، دار المأمون، (الخرطوم، ١٩٨٣).

(٣٥) خيربي عمر، المصدر السابق، ص ص ١٤٤ - ١٤٩.

(36) N. R. O, 1/140/2027, Sudanese Communists Held After Protest, September 1989, p.4; CIA, FOIA, Near East And South Asia, 19 July 1989, pp.47-48.

(٣٧) خيربي عمر، المصدر السابق، ص ص ١٥١-١٥٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ص ١٦٠-١٦٣.

(٣٩) كان من أبرز تلك المبادرات هي مفاوضات أديس أبابا التي عقدت خلال يومي (١٩ آب - ٢٠ آب ١٩٨٩)، ومؤتمر الحوار الوطني الذي عقد خلال المدة (٩ أيلول - ٢١ تشرين الأول ١٩٨٩)، ومفاوضات نيروبي التي عقدت تحت رعاية الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر خلال المدة (٣٠ تشرين الثاني - ٥ كانون الأول ١٩٨٩). للمزيد ينظر: د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ٤١٣٣/٢٩٩/١، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧، ص ١٠؛ د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ٩٧٥٣/١٢٩/١، عنوان الملف "محادثات السلام المنعقدة بنيروبي بين وفد حكومة السودان ووفد الحركة الشعبية خلال المدة (٣٠ نوفمبر - ٥ ديسمبر ١٩٨٩)، في ٥ كانون الأول ١٩٨٩، ص ١.

N. R. O, 1/139/1989, The Sudan News Agency: Peace Call Response & Agreement, 1997, p.8.

(٤٠) خيربي عمر، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٤١) المصدر نفسه، ص ص ١٧٣-١٧٤.

(٤٢) تقوم عملية شريان الحياة أساساً على تنازل الحكومة السودانية عن جزء من سيادتها لتمكين الوكالات الإنسانية من إيصال الغذاء للمتأثرين بالحرب أعمالاً وتطبيقاً لأحد مبادئ حقوق الإنسان، وهو حق الحياة مع ضمان عدم استغلال الغذاء كسلاح في الحرب، دفعت تلك العملية بأكثر من ٤٥ منظمة تطوعية عالمية تعمل بمعزل عن السلطة المركزية في الخرطوم وفي الجنوب، في إطار التنسيق للعمليات الإنسانية عبر الذراع الإنساني للحركة الشعبية وهو ما يسمى بسارة (SARRA)، وهي تعمل بالقطاعين الجنوبي حيث تسيطر عليه الحركة الشعبية وتمتد حدود ذلك القطاع إلى داخل الأراضي الكينية حيث معسكر اللاجئين بكاكوما، وآخر شمالي وهو نطاق سيطرة الحكومة، واستمرت تلك العملية منذ نشأتها في عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٦. للمزيد ينظر: حسين إبراهيم كرشوم، دور المنظمات التطوعية في العولمة وأثرها على المجتمع السوداني ١٩٨٩-٢٠٠٦، ط ١، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، (الخرطوم، ٢٠٠٨)، ص ص ١١٠-١١١؛ عوض خليفة موسى، عملية شريان الحياة في السودان، ط ١، مطبعة جامعة الخرطوم، (الخرطوم، ٢٠٠٦)، ص ص ٥٧ - ٦٨؛

C.F.A.C, No.101-17, War and Famine The Sudan, One Hundred First Congress, Second Session, Washington, 1991, pp.153-156.

(٤٣) هانئ رسلان، جنوب السودان وحق تقرير المصير: المسار والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، القاهرة، تشرين الأول ٢٠٠٢، ص ٢٤١.

(٤٤) بول دينق شول، جنوب السودان من دعوات الفدرالية إلى تقرير المصير، ط١، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠١٢)، ص ٧٦-٧٧.

(٤٥) ولد عام ١٩٤٤، بحوش بانقا شمال السودان، ينتمي إلى قبيلة الجعليين، اكمل دراسته الثانوية عام ١٩٦٢، دخل الكلية الحربية وتخرج منها عام ١٩٦٦، نال درجة الماجستير في العلوم العسكرية من كلية القادة والاركان بالسودان عام ١٩٨١، وماجستير العلوم العسكرية من ماليزيا عام ١٩٨٣، حارب مع القوات المصرية ضد اسرائيل عام ١٩٧٣، أصبح رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ عام ١٩٨٩، ورئيس الجمهورية بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦، أزيح عن السلطة في ١١ نيسان ٢٠١٩. للمزيد ينظر: علا الخولي، عمر البشير الثائر العربي السوداني، ط١، مكتبة جزيرة الورد، (القاهرة، ٢٠١١)، ص ٧-١٥؛

Guy Arnold, Civil Wars in Africa, Published by Scarecrow Press, USA, 2008, p.53.

(٤٦) محمد أبو الفضل، المصالحة والحرب في جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٦، ص ٢٤٥.

(٤٧) محمد الأمين خليفة، خطى السلام في عشرة أعوام ١٩٨٩-١٩٩٩ وثائق وحقائق، ط٢، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، (الخرطوم، ١٩٩٩)، ص ١٩٢-١٩٤؛

Amir H. Idris, Conflict and Politics of Identity in Sudan, Published by Palgrave Macmillan, New York, 2005, p.72.

(٤٨) هانئ رسلان، جنوب السودان وحق تقرير المصير، ص ٢٤١.

(٤٩) بول دينق شول، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٥٠) عقدت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٧، وفيها أعلنت الحكومة السودانية قبولها إعلان المبادئ وعدم اعتراضها على حق تقرير المصير، إلا أن الخلافات انفجرت عندما طالب وفد الحركة الشعبية بمطلب الحكم الكونفدرالي مع ضم كل من مناطق جنوب النيل الأزرق وأبيي، ومناطق غرب ولاية دارفور لجنوب السودان، وهي ما تعرف بالمناطق المهمشة، ويعني ذلك مد حدود خريطة جنوب السودان الجغرافية إلى خط عرض (١٣) شمالاً، وكان تبرير الحركة أن تلك المناطق تسيطر عليها قوات عسكرية مكونة من أهل المنطقة أنفسهم، وقد أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الحركة الشعبية لتحرير السودان. للمزيد ينظر: محمد بشير سليمان محمد نور، مشكلة جنوب السودان وأثرها على الأمن القومي، (الخرطوم، ٢٠٠٩)، ص ١٩٢؛ هويدا صلاح الدين العتباتي، الهوية والتعدد الاثني في الصراع بين شمال وجنوب السودان القومي، (الخرطوم، ٢٠٠٥)، شركة مطابع العملة، (الخرطوم، ٢٠١٢)، ص ٢٦٩؛ محمد الأمين خليفة، المصدر السابق، ص ٢٦٥-٢٦٧.

(٥١) بول دينق شول، المصدر السابق، ص ٥٩.

- (٥٢) منصور خالد، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام، ط١، دار تراث، (لندن، ٢٠٠٣)، ص ص ٨٤٤ - ٨٤٥.
- (٥٣) بول دينق شول، المصدر السابق، ص ٤٣.
- (٥٤) الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، (الخرطوم، ٢٠١٠)، ص ٧٠.
- (٥٥) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ١٧٤.
- (٥٦) رحلة السلام السوداني "ملف خاص باتفاقيات السلام من ١٩٦٥-٢٠٠٤"، المركز القومي للإعلام، (الخرطوم، د. ت)، ص ١٠.
- (٥٧) منصور خالد، المصدر السابق، ص ص ٨٤٤ - ٨٤٥؛
- Ben Hoffman, Peace Guerilla, Published by Ciian, Ottawa, 2009, p.23.
- (٥٨) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ص ١٧٤ - ١٧٥.
- (٥٩) ولد عام ١٩٤٥، في دنقلي جنوب السودان، من قبيلة دينكا بور، تلقى دراسته الثانوية في تنزانيا، وأكمل دراسته الجامعية بالاقتصاد في الولايات المتحدة (١٩٦٥ - ١٩٦٩)، وبعد عودته للسودان أنضم إلى حركة الأنانيا عام ١٩٦٩، ثم أستوعب في الجيش السوداني برتبة نقيب بعد إبرام اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، وبعث مرة أخرى إلى الولايات المتحدة لإكمال دراسته العليا في الاقتصاد عام ١٩٧٧، فحصل على درجة الماجستير عام ١٩٨٠، وعلى درجة الدكتوراه عام ١٩٨١، وبعد عودته للسودان عمل بفرع البحوث التابع للمؤسسة العسكرية، كمل عمل أستاذاً بجامعة الخرطوم، وكان برتبة عقيد عندما أنضم إلى القوات المتمردة في أيار عام ١٩٨٣، وتزعم الحركة الشعبية حتى وفاته أثر تحطم طائرته الأوغندية في تموز عام ٢٠٠٥. للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح، جون قرني زعيم صنعته الصدفة واغتالته يد القدر، كنوز للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٦-٧؛
- Kuyok Abol Kuyok, South Sudan The Notable Firsts, Published by Author House, London, 2015, pp.622-630.
- (٦٠) منصور خالد، المصدر السابق، ص ٨٦٦.
- Ikhlas Mahdi, Historical Letters Between Mr. Al Sadiq Al Mahdi and Dr. John Garang, (W.P), 2000, pp.15-30.
- (٦١) رحلة السلام السوداني، المصدر السابق، ص ١٠.
- (٦٢) منصور خالد، المصدر السابق، ص ٨٨٢.
- (٦٣) بروتوكول وقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في مدينة ماشاكوس الكينية في العشرين من تموز ٢٠٠٢، وذلك تحت مظلة الإيقاد وبحضور فاعل ومهمين من الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة أصدقاء الإيقاد وعلى رأسها بريطانيا وإيطاليا والنرويج، وأكد الطرفان التزامهما بحل تفاوضي سلمي وشامل للنزاع السوداني، بأسلوب عادل ومستدام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وعن طريق وضع إطار للحكم يتم من خلاله اقتسام السلطة والثروة بصورة عادلة، وتحديد المبادئ والإجراءات العامة التي يجب اتباعها خلال المدة الانتقالية، وهاكل الحكومة التي سيتم إنشاؤها بموجب الترتيبات القانونية والدستورية. للمزيد ينظر: صحيفة بابل، العدد ٣٤٢٠، العراق، في ٧/٨/٢٠٠٢؛

Machakos Protocol, IGAD "Secretariat on Peace in The Sudan", Nairobi, July 20, 2002, p.1-2; Robert B. Munson, Peacekeeping in South Sudan, Published by Palgrave Macmillan, New York, 2015, p.28.

(٦٤) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص ٣٩٠.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٠ - ٣٩١.

(٦٦) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ١٧٧ - ١٨٨.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(٦٨) تشمل الاتفاقات الستة كل من اتفاق ماشاكوس، واتفاق الترتيبات الأمنية، واتفاق تقاسم الثروة، واتفاق تقاسم السلطة، واتفاق منطقة أبيي، والاتفاقيات حول ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وبعد توقيع تلك الاتفاقات بصورة منفردة بين الطرفين، جرى التوقيع عليها جميعاً في العاصمة الكينية نيروبي بين جون قرنق وعلي عثمان طه في الخامس من حزيران ٢٠٠٤. للمزيد ينظر: هانى رسلان، إعلان نيروبي للسلام في السودان الفرص والمخاطر، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، القاهرة، تموز ٢٠٠٤، ص ٢١٠-٢١١.

(٦٩) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٧٠) وليام آر. جيفريز، أزمة دارفور، ترجمة: محمد الجاك الصراف، شركة نوبا سيانس ببلشرز، (نيويورك، د. ت)، ص ٤٠.

(٧١) الفصل الثاني، اقتسام السلطة، من نص اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، (نيروبي، ٢٠٠٥)، ص ٢١.

(٧٢) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ٢٤١ - ٢٤٣؛ هويدا صلاح العتباتي، المصدر السابق، ص ٢٧٣-٢٧٥؛

C.F.R, NO.109-236, The Deteriorating Peace in Sudan, One Hundred Ninth Congress, Second Session, Washington, 2006, p.30.

(٧٣) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ١٨١.

(٧٤) محمد عثمان حبيب الله، شرق السودان بين مخاطر التدويل وأفاق الحل السلمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٠٨؛ محمد بشير سليمان محمد نور، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٧٥) تأسس عام ١٩٨٨، على أثر قيام الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا بإجبار الفتيات على التجنيد الإجباري في وادي بركة ودنكاليا وشعب، ووفقاً لذلك أثارت تلك الأحداث حفيفة التنظيمات الإسلامية التي وحدت صفوفها في مؤتمر عقد في منطقة سمس الواقعة بالقرب من مدينة القصارف السودانية، أسفر عن ولادة حركة الجهاد الإسلامي. للمزيد ينظر: إدريس أبو بكر إبراهيم، الحركة الإسلامية الإرتيرية ودورها السياسي في إرتيريا، أكاديمية الدراسات الإسلامية، (كوالالمبور، ٢٠١٦)، ص ٢٥٦-٢٥٧.

(٧٦) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ١٨٢.

(77) Emeric Rogier, The Sudan s Tortuous Ascent to Heights of Peace, Netherlands Institute of International Relations, Netherlands, 2005, , p.31.

(78) Edgar O'ballance, Sudan Civil War and Terrorism 1956-1999, Published by Macmillan Press ltd, London, 2000, p.187.

(٧٩) منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠١٢)، ص١٢٢؛ حيدر طه، شرعية النظام تسقط في حرب بلا قضية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤١، القاهرة، تموز ٢٠٠٠، ص١١٢.

(٨٠) خيرى عمر، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٨١) المصدر نفسه، ص١٨٨ - ١٨٩.

(٨٢) ولد عام ١٩٤٤، بحوش بانقا شمال السودان، ينتمي إلى قبيلة الجعليين، اكمل دراسته الثانوية عام ١٩٦٢، دخل الكلية الحربية وتخرج منها عام ١٩٦٦، نال درجة الماجستير في العلوم العسكرية من كلية القادة والاركان بالسودان عام ١٩٨١، وماجستير العلوم العسكرية من ماليزيا عام ١٩٨٣، حارب مع القوات المصرية ضد اسرائيل عام ١٩٧٣، أصبح رئيس مجلس قيادة ثورة الانتفاذ عام ١٩٨٩، ورئيس الجمهورية بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦، أزيح عن السلطة في ١١ نيسان ٢٠١٩. للمزيد ينظر: علا الخولي، عمر البشير الثائر العربي السوداني، ط١، مكتبة جزيرة الورد، (القاهرة، ٢٠١١)، ص٧-١٥؛

Guy Arnold, Civil Wars in Africa, Published by Scarecrow Press, USA, 2008, p.53.

(٨٣) هو السيد محمد عثمان الميرغني (الخنم) ابن السيد أبي بكر حسن بن السيد عبد الله، الملقب بالمحجوب، وينتهي نسبه الى الإمام زين العابدين بن الإمام الحسين (عليهما السلام)، ولد عام ١٩٣٧ في قرية السلامة بالطائف وتوفيت والدته ثم والده بعد عشرة أعوام، قام بتربيته عمه السيد محمد ياسين الميرغني، وبدء سيرته في التصوف عن الطريقة النقشبندية ومن ثم الشاذلية وبعدها القادرية، تزعم الحزب الاتحادي الديمقراطي بعد وفاة الأزهري عام ١٩٦٩، كما تزعم التجمع الوطني الديمقراطي ضد انقلاب ٣٠ حزيران ١٩٨٩، عاد إلى السودان عام ٢٠٠٨. للمزيد ينظر: عادل أحمد إبراهيم محمد، ٦٠ عبقرية سودانية في مائة عام، ط١، مركز دانا كوم للخدمات الاعلامية، (الخرطوم، ٢٠٢٠)، ص٨٨.

(٨٤) أشرف العشري، ترتيبات عاجلة لعقد لقاء رباعي بين البشير والميرغني والمهدي وجارانج في القاهرة، مجلة الأهرام العربي، العدد ١٥٢، القاهرة، في ١٩ شباط ٢٠٠٠، ص٣.

(٨٥) خيرى عمر، المصدر السابق، ص١٩٠ - ١٩٣.

(٨٦) المصدر نفسه، ص١٨٤ - ١٨٥.

(٨٧) جون يونج، جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش، المعهد العالي للدراسات الدولية، (جنيف، ٢٠٠٦)، ص٣٥.

(٨٨) ولد عام ١٩٢٨، في محافظة المنوفية، أنهى تعليمه الثانوي بمدرسة المساعي، ثم التحق بالكلية الحربية وفيها حصل على البكالوريوس في العلوم العسكرية عام ١٩٤٩، برتبة ملازم ثان، قاد القوات الجوية المصرية اثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، ورقي من رتبة لواء الى رتبة فريق عام ١٩٧٤، واختاره الرئيس محمد أنور السادات نائباً له عام ١٩٧٥، تولى الحكم عام ١٩٨١، بعد اغتيال السادات، وهو الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية، توفي عام ٢٠٢٠. للمزيد ينظر: ملفات العالم العربي، الدار العربية للوثائق، م-١/١٩٠٦، وثيقة رقم ٢١٣٩، بيروت، في ٢ اذار ١٩٨٢.

(٨٩) مهند الندايوي، اسرائيل في حوض النيل، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٣)، ص١٨٠؛ خيرى عمر، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٩٠) هي أكبر قوميات المجتمع الإثيوبي، وأحد الشعوب الناطقة باللغة الكوشية المنتشرة في القرن الأفريقي، وقسم كبير منهم يجيد اللغة الامهرية، بالإضافة إلى أقلية تتقن العربية وبعض اللغات الاوربية، ويعتقد معظمهم الاسلام، اذ يمثل نحو (٨٠%) منهم مسلمون، و(٩٠%) منهم يعتمدون على الزراعة، وأكبر قبيلتين في الأورومو هما بورنا وباريتو. للمزيد ينظر: محمد أحمد عبد اللطيف، التطور السياسي لجبهة تحرير أورومو، ط١، المكتب العربي للمعارف، (القاهرة، ٢٠١٥)، ص ص١٣-١٦؛ مجلة الوطن العربي، العدد ١٠٢، باريس، في ٢٦ كانون الثاني، ١٩٧٩، ص ص٢٨-٢٩.

(٩١) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ص١٨٦-١٨٧.

(92) Oystein H. Rolandsen, *Guerrilla Government: Political Changes in The Southern Sudan During The 1990s*, Published by Nordiska Afrikainstitutet, Sweden, 2005, p.38.

(٩٣) عقدت في العاصمة النيجيرية أبوجا واستمرت لمدة ثلاثة أسابيع للمدة من (٢٦ نيسان - ١٧ أيار ١٩٩٣)، وكانت امتداداً لمحادثات أبوجا الأولى، ترأس وفد الحركة الشعبية سلفاكير ميارديت ويوسف كوة مكي، بينما ترأس وفد الحكومة محمد الأمين خليفة، واتفق الطرفان على حل مشكلة الجنوب بالوسائل السلمية، وأن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق، وتوزيع الثروة واقتسام السلطة بعدالة، وتقديم الإغاثة للمتضررين من الحرب، والالتزام بإقامة سودان موحد، وتوزيع بعض الصلاحيات بين الولايات والمركز، وأن تكون الشريعة من مصادر التشريع في السودان. للمزيد ينظر: د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ٤١٣٣/٢٩٩/١، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧، ص١٦؛ محمد بشير سليمان محمد نور، المصدر السابق، ص١٨٩؛ هويدا صلاح الدين العتباتي، المصدر السابق، ص٢٥١؛

N. R. O, 1/139/1989, *The Sudan News Agency: Peace Call Response & Agreement*, 1997, p.10.

(٩٤) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ص١٨٧-١٨٨.

(٩٥) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، في ١٩ حزيران ١٩٩٥، ص٥٠٨؛

Africa Report N°236, *South Sudan's South Conflict in The Equatorias*, Brussels, 2016, p.6.

(٩٦) خيرى عمر، المصدر السابق، ص١٨٨.

(٩٧) أحمد محمد الصادق الكاروري، العلاقات السودانية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠٠٣، ط١، دار جامعة الخرطوم للنشر، (الخرطوم، ٢٠٠٦)، ص ص١٧٣-١٧٤.

(٩٨) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ص١٩٣-١٩٤.

(٩٩) ولد عام ١٩٣٦ في سانت لويس ولاية ميسوري الأمريكية، حصل على درجة البكالوريوس من جامعة برنستون عام ١٩٥٨، ودرس اللاهوت والقانون في جامعة بيل، مارس المحاماة وشغل منصب المدعي العام لولاية ميسوري في المدة (١٩٦٩-١٩٧٦)، ثم أصبح سيناتور جمهوري عن ولاية ميسوري عام ١٩٧٧، وسفيراً لواشنطن لدى الأمم المتحدة. للمزيد ينظر:

https://stringfixer.com/ar/John_C._Danforth

(١٠٠) خيرى عمر، المصدر السابق، ص ص١٩٤-١٩٧.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ص١٩٧-١٩٩.

المصادر.

الوثائق العربية:

- (١) اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، (نيروبي، ٢٠٠٥).
- (٢) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ١٤٢٥/١١٣/١، عنوان الملف "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧.
- (٣) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ٩٧٥٣/١٢٩/١، عنوان الملف "مبادرات السلام المنعقدة بنيروبي بين وفد حكومة السودان ووفد الحركة الشعبية خلال المدة (٣٠ نوفمبر - ٥ ديسمبر ١٩٨٩)، في ٥ كانون الأول ١٩٨٩.
- (٤) د. و. ق، متنوعات، رقم الملف ٤١٣٣/٢٩٩/١، عنوان الملف "رصد لمبادرات السلام ١٩٤٧-١٩٩٧"، نيسان ١٩٩٧.
- (٥) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن - ١/١١٠٥، وثيقة رقم ١٩٠٩، بيروت، في ٢٧ أيار ١٩٨١.
- (٦) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، م-١/١٩٠٦، وثيقة رقم ٢١٣٩، بيروت، في ٢ اذار ١٩٨٢.

الوثائق الإنكليزية:

- (1) C.F.A.C, No.101-17, War and Famine The Sudan, One Hundred First Congress, Second Session, Washington, 1991.
- (2) C.F.R, NO.109-236, The Deteriorating Peace in Sudan, One Hundred Ninth Congress, Second Session, Washington, 2006.
- (3) CIA, FOIA, Near East And South Asia, 19 July 1989.
- (4) CIA, FOIA, Near East and South Asia, 24 July 1989.
- (5) CIA, FOIA, Sudan: The Costs of Nonalignment, April 1988.
- (6) Machakos Protocol, IGAD "Secretariat on Peace in The Sudan", Nairobi, July 20, 2002.
- (7) N. R. O, 1/139/1989, The Sudan News Agency: Peace Call Response & Agreement, April 1997.
- (8) N. R. O, 1/140/2027, Sudanese Communists Held After Protest, September 1989.
- (9) The IGad Declaration of Principles, Nairobi, 20 May 1994.
- (10) The Sudanese Peace Initiative, Addis Ababa, Signed This Day The 16 th Of November 1988.

الكتب العربية:

- (١) أحمد محمد الصادق الكاروري، العلاقات السودانية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠٠٣، ط١، دار جامعة الخرطوم للنشر، (الخرطوم، ٢٠٠٦).
- (٢) أروب مادوت أروب، السودان الطريق الشاق للسلام، ترجمة: محمد علي جادين، دار مدارات للطباعة والنشر، (الخرطوم، ٢٠٠٩).
- (٣) أشرف العشري، ترتيبات عاجلة لعقد لقاء رباعي بين البشير والميرغني والمهدي وجارانج في القاهرة، مجلة الأهرام العربي، العدد ١٥٢، القاهرة، في ١٩ شباط ٢٠٠٠.
- (٤) بول دينق شول، جنوب السودان من دعوات الفدرالية إلى تقرير المصير، ط١، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠١٢).
- (٥) توفيق المدني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق، ٢٠١٢).
- (٦) جوشوا كريس، خلق الوقائع على الأرض "ديناميات الصراع في أبيي"، ط١، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، (جنيف، ٢٠١١).

- (٧) جون يونج، جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش، المعهد العالي للدراسات الدولية، (جنيف، ٢٠٠٦).
- (٨) حسين إبراهيم كرشوم، دور المنظمات التطوعية في العولمة وأثرها على المجتمع السوداني ١٩٨٩-٢٠٠٦، ط١، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، (الخرطوم، ٢٠٠٨).
- (٩) خيرى عمر، تجربة المعارضة السودانية في المنفى، ط١، المكتب العربي للمعارف، (القاهرة، ٢٠٢١).
- (١٠) رحلة السلام السوداني "ملف خاص باتفاقيات السلام من ١٩٦٥-٢٠٠٤"، المركز القومي للإعلام، (الخرطوم، د.ت).
- (١١) الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، (الخرطوم، ٢٠١٠).
- (١٢) عادل أحمد إبراهيم محمد، ٦٠ عبقورية سودانية في مائة عام، ط١، مركز دانا كوم للخدمات الاعلامية، (الخرطوم، ٢٠٢٠).
- (١٣) عبد العزيز حسين الصاوي، السودان حوارات الهوية والوحدة الوطنية، مركز الدراسات السودانية، (القاهرة، ١٩٩٤).
- (١٤) عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠١٠).
- (١٥) عصام عبد الفتاح، الصادق المهدي والسودان، كنوز للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠٩).
- (١٦) عصام عبد الفتاح، جون قرنق زعيم صنعته الصدفة واغتالته يد القدر، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.
- (١٧) عوض خليفة موسى، عملية شريان الحياة في السودان، ط١، مطبعة جامعة الخرطوم، (الخرطوم، ٢٠٠٦).
- (١٨) عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، ج١، ط١، شركة أفروقراف للطباعة والتغليف، (الخرطوم، ١٩٩٦).
- (١٩) محمد أبو الفضل، المصالحة والحرب في جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٦.
- (٢٠) محمد الأمين خليفة، خطى السلام في عشرة أعوام ١٩٨٩-١٩٩٩ وثائق وحقائق، ط٢، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، (الخرطوم، ١٩٩٩).
- (٢١) محمد بشير سليمان محمد نور، مشكلة جنوب السودان وأثرها على الأمن القومي، (الخرطوم، ٢٠٠٩).
- (٢٢) محمد عثمان حبيب الله، شرق السودان بين مخاطر التدويل وآفاق الحل السلمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، القاهرة، ٢٠٠٤.
- (٢٣) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة: هنري رياض وآخرون، دار المأمون، (الخرطوم، ١٩٨٣).
- (٢٤) منصور خالد، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام " قصة بلدين"، ط١، دار تراث، (لندن، ٢٠٠٣).
- (٢٥) منى حسين عبيد الشمالي، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الأفريقية مشكلتنا جنوب السودان والصومال أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٥، بغداد، ٢٠٠٧.
- (٢٦) منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، ط١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠١٢).

- (٢٧) مهند النداوي، اسرائيل في حوض النيل، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٣).
- (٢٨) هاني رسلان، إعلان نيروبي للسلام في السودان الفرص والمخاطر، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، القاهرة، تموز ٢٠٠٤.
- (٢٩) —، جنوب السودان وحق تقرير المصير: المسار والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، القاهرة، تشرين الأول ٢٠٠٢.
- (٣٠) هويدا صلاح الدين العتباتي، الهوية والتعدد الاثني في الصراع بين شمال وجنوب السودان ١٩٥٥-٢٠٠٥، شركة مطابع العملة، (الخرطوم، ٢٠١٢).
- (٣١) وليام آر. جيفريز، أزمة دارفور، ترجمة: محمد الجاك الصراف، شركة نوبا سيانس بيلشرز، (نيويورك، د.ت).
- الرسائل والاطاريح:**
- (١) سناء حسن محي، التطورات السياسية في السودان ١٩٨٥-١٩٨٩، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٨.
- (٢) هبة سمير الحسيني، القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

الكتب الانكليزية:

- (1) Kuyok Abol Kuyok, South Sudan The Notable Firsts, by Author House, London, 2015.
- (2) Ikhlas Mahdi, Historical Letters Between Mr. Al Sadiq Al Mahdi and Dr. John Garang, 2000.
- (3) Julia Aker Duany & Wal Duany, The Sudan Peoples liberation Movement Army (SPLM/SPLA) 1983- 2013, Published by, Bloomington, Indiana, USA, 2018.
- (4) Guy Arnold, Civil Wars in Africa, Published by Scarecrow Press, USA, 2008.
- (5) Robert B. Munson, Peacekeeping in South Sudan, Published by Palgrave Macmillan, New York, 2015.
- (6) Emeric Rogier, The Sudan s Tortuous Ascent to Heights of Peace, Netherlands Institute of International Relations, Netherlands, 2005.
- (7) Edgar O'ballance, Sudan Civil War and Terrorism 1956-1999, Published by Macmillan Press Ltd, London, 2000.
- (8) Oystein H. Rolandsen, Guerrilla Government: Political Changes in The Southern Sudan During The 1990s, Published by Nordiska Afrikainstitutet, Sweden, 2005.
- (9) Guy Arnold, Civil Wars in Africa, Published by Scarecrow Press, USA, 2008.
- (10) Amir H. Idris, Conflict and Politics of Identity in Sudan, Published by Palgrave Macmillan, New York, 2005.

